الفصل الرابع

أخلاقيات التفكير فى عصر المعلومات..

دستور ملزم فى كل زمان ومكان

- تمهيد.
- أخلاقيات التفكير.
- التربية الأخلاقية.
- التفكير ونظرية الخلق العام.
- التفكير مابين العلم الأخلاقى والعلم اللاأخلاقى.
- التفكير وحرية الوصول للمعلومات من منظور أخلاقى.

تمهيد :

إذا عدنا بذاكرتنا إلى الزمن الجميل، حيث ساد عبق الأخلاقيات، وانتشرت المعانى السامية، وتأكدت القيم النبيلة، من خلال إيمان غالبية الناس بالمضامين القيمية التى تعكسها النصوص المكتوبة، اكتشفنا جدوى وأهمية البعد الأخلاقى فى التفكير.

دعنا ننظر بعين الإعتبار إلى النص التالى، الذى يؤكد ما سبق ذكره:

- أن يقدم الإنسان السبب المعنوى قبل السبب المادى.
- أن تحب اللعبة أكثر من الجائزة.
- أن تحترم عدوك وأنت تهزمه بعيون تخلو من الخوف.
- أن تعتز بالأرض التى عليها ولدت.
- أن يكون اعتزازك أكثر بأخوة شجعان فى كل الأرض.

إننا بسهولة متناهية نكتشف بوضوح أن التفكير -آنذاك- كان موجهًا نحو الروابط التى تربط بين الأخلاقيات والوطنية، وبين الحروب والألعاب، وبين المضامين الأخلاقية وبعض المفاهيم الدينية.

ولا يعنى ما تقدم أن الزمن الجميل الذى أشرنا إليه فيما تقدم كان زمن الملائكة، حيث إنتفى الشر تمامًا. هذا غير صحيح، لأن الشر ظهر مع وجود الإنسان على الأرض. ولكن الحديث السابق، يشير إلى أن السمة الغالبة والسائدة وقتها تمثلت فى مجملها فى الخير، لأن تفكير الإنسان ارتبط ارتباطًا وثيقًا بما يجب، ورفض ما لا يجب. ولذلك تمحور تفكير الإنسان حول الاهتمام بالموضوعات التى تتصل بعملية الاختيار الأخلاقى ومضامينها النظرية العادلة ومفاهيمها العملية المتقاة، وبذلك استطاع الإنسان إبطال أثر الخبرات غير السوية أو الأفعال السيئة الخبيثة من حياته.

والسؤال :

وماذا عن تفكير الإنسان فى هذا الزمان؟

إننا نعيش فى عصر صعب وشائك، حيث حلت الماديات محل المعنويات، وحيث إزداد صراع وتكالب الإنسان من أجل تحقيق مصالحه أولا، حتى ولو كان ذلك على أكتاف -بل قل جثث- الآخرين، وحيث بات الهدف المنشود لكل فرد تحقيق الثروة والمركز والرفاهية إشباعًا لشهوة الامتلاك، ولذلك يتم توجيه تفكير نسبة كبيرة من الناس -فى وقتنا الحالى- نحو أمور غير أخلاقية ومرفوضة دينيًا.

والحقيقة، إذا إنحرف تفكير الإنسان عن مساره الأخلاقى، يمكن أن يحدث أى شىء بسهولة، حيث يمكن تقنين الأخطاء، والتشريع للتجاوزات، وقبول الفواحش تحقيقًا لمصالح شخصية ذاتية، وارتكاب الذنوب والمعصيات مع تقديم تبريرات لها، .. إلخ.

إن الأخلاق، والأخلاق وحدها، هى خير ضمان للسيطرة على تفكير الإنسان، لضمان أمن وأمان وسلامةالإنسان الدينية والنفسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، بسبب إنحراف تفكير المعلم حاليًا، وتوجيه جل إهتمامه نحو تحقيق فوائد مادية بحتة، بات التعليم فى مأزق حقيقى، حيث تدنى مستوى تحصيل التلاميذ، وقل اهتمامهم بالقيم والمثل العليا، وذلك كرد فعل منعكس لتصرفات المعلم معهم. وعليه، يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن المعلم قد يكون من الأسباب المباشرة لتدمير التعليم، إذا سلك تفكيره فى دروب معوجة ومتاهات مظلمة.

إذًا، التفكير من منظور أخلاقى بات مطلبًا تربويًا أساسيًا، نحن فى أمس الحاجة إليه، ودونه لا ندرى أية وجهة ينبغى أن نقصدها، وقد نتخبط -بل قد نتصادم- لعدم وجود معايير أخلاقية تحكم وتتحكم فى السلوك العام للتربويين.

أولاً: أخلاقيات التفكير:

لقد بات الجميع بلا استثناء، سواء أكانوا من المثقفين أم من المتعلمين أم من العامة، وسواء أكانوا من ذوى السلطة والنفوذ أم من المحكومين المغلوبين على أمرهم، وسواء أكانوا من الأغنياء أم من الفقراء، على وعى متزايد بأهمية أخلاقيات التفكير. والغريب فى الأمر، إننا نجد مجموعة شاذة من الأفراد، ممن يتسم تفكيرهم بالإعوجاج وعدم الشفافية، ورغم ذلك، فإنهم يتشدقون بكلمات طنانة وفخمة عن ضرورة الإلتزام بأخلاقيات التفكير.

وعلى أى حال، توجد توجهات عديدة تسهم -حاليًا- فى دفع الاهتمام المتنامى لفكرة «أخلاقيات التفكير». فمثلاً: تغطى الصحافة حكايات عن مسائل أخلاقية منحرفة فى مجالات نوعية وتخصصية وعامة، بسبب افتقار تفكير أصحابها للتوجهات الصحيحة للتفكير. وعلى المستوى الرسمى، يبحث المسؤولون فى بعض حالات السلوك الأخلاقى السيئ، ويصدرون أحكامًا قاطعة عليها، من منطلق أن عدم سلامة التفكير أخلاقيًا يهدد سلامة واستقرار قطاعات عريضة ومتعددة فى المجتمع. فحالات إنحراف التفكير التى تتضمن: الانتحال، والخداع، وانتهاكات القانون، وسوء إدارة التمويل، واستغلال المرؤوسين، والتحامل والانحياز وصراع المصالح، لهى السبب المباشر فى تدمير المجتمع بأسره.

وعلى صعيد آخر، من الأسباب القوية التى تشير إلى أهمية تأكيد وتحقيق أخلاقيات التفكير، طغيان وجبروت وسلطة قطاع الأعمال الذي طال قطاع التعليم الخاص، وهذا أدى بدوره إلى حدوث صراعات أخلاقية، أدت إلى النظر إلى التعليم من منظور نفعى مادى، وليس كرسالة إنسانية لها أغراضها النبيلة المقصودة. لقد أثارت هذه الصراعات قضايا عديدة ومتعددة، مثل: الاهتمام بتمويل التعليم الخاص، وانغلاقه على ذاته، وحجب إمكاناته المتوافرة عن مساعدة التعليم الحكومى للوقوف على قدميه أو الخروج من محنته، وبذلك بات التعليم الخاص بمثابة مغانم اقتصادية شخصية للمؤسسين.

ونتيجة لما تقدم، يتم التعبير علانية عن القلق بشأن الذين يستغلون قدراتهم من أجل مصالحهم الخاصة، دون النظر بعين الإعتبار إلى المصلحة العامة. وفيما يختص بقضية التعليم، فإن مذاق الشكوى يتسم بالمرارة والعلقم من المدرسين الذين يعملون فى الدروس الخصوصية، ويقضون أوقاتًا قليلة جداً فى عملهم التدريسى داخل حجرات الدراسة، الأمر الذى يجعل التدريس مغبونًا فى المدرسة.

إن الجامعات والجمعيات التربوية اهتمت بموضوع الانحرافات الأخلاقية فى تفكير المعلمين والمتعلمين على السواء، حيث شكلت لجانًا وعقدت مؤتمرات لبحث هذا الموضوع، كما أنها إقترحت توجهًا مفيداً، مفاده: «دمج الأخلاقيات داخل بعض مقررات التدريس، أو تخصيص مقرر مستقل بذاته لهذا الموضوع».

وعلى الرغم من ظهور آراء قوية الصدى تشير إلى أهمية أخلاقيات التفكير فى المجال التربوى، نجد بعض المربين يستهينون بهذا الموضوع، ولا يأخذون الانحرافات الأخلاقية مأخذاً جاداً، على أساس أن هذه المهمة لاتقع فى نطاق عمل المدرسة، وإنما هى اختصاص أصيل للأسرة والمؤسسات الدينية. كما يتذرعون فى ذلك إلى أن حجم هذه المشكلة لم يبلغ من الضخامة والتضخم إلى الحد الذى يصل بالتربويين إلى طريق مسدود أو شائك، فالانحراف الأخلاقى بسبب حيود تفكير بعض المعلمين عن مساره الصحيح نادراً مايحدث وغير ذى دلالة، ويعكس -فقط- أحداثًا فردية أو شذوذات وخروج عن المألوف من قبل فئة قليلة ضالة من التربويين، وذلك يمثل توجهًا خطيراً وهدامًا، لأن خطيئة المعلم تعادل خطيئة آلاف من الأفراد العاديين، كما أن حجم الكوارث -وليس كارثة واحدة- التى تتحقق على يدي أى معلم ينحرف تفكيره، قد تكون فوق كل تخيل وتصور، لأن المعلم هو القدوة والمثل الأعلى الذى يجب أن يحتذى به الآخرون فى منهجهم الحياتى، كما أن المعلم هو الإنسان الوحيد الذى يأتمنه المجتمع على تربية الأجيال الصاعدة.

وعلى صعيد آخر، هناك من يتبنى نظرية «المرض النفسي» بهدف تفسير الإنحراف الفكرى، وتقوم على أساس أن المعلمين الذين يفكرون بطريقة غير أخلاقية مختلون عقليًا؛ لأن الشخص المخبول هو فقط الذى قد يصور له خياله إمكانية إقتراف أمراً فاضحًا من قبيل الانتحال والخداع وأشكال أخرى من الانحراف ثم ينفذ بجلده. فالتعليم موضوع تحت الميكروسكوب من قبل جميع الجهات والمؤسسات والأشخاص بلا استثناء، ولذلك يمكن وصفه بآلية لتصيد الذين قد يكسرون القواعد بسبب حيود تفكيرهم.

وهناك من يرى ن المسائل الأخلاقية التربوية غير حرجة وليست ذات شأن، لأن التعليم موضوعيًا فى طبيعته وكينونته، لأنه يقدم الوقائع العلمية الصحيحة، ويستخدم مناهج دقيقة وطرائق موضوعية، ويُثمر معرفة مُتفقًا ومُجمعًا عليها. وعلى الجانب الآخر، تتضمن الأخلاقيات دراسة القيم، وتستخدم مناهج ذاتية، لذلك قد ينتج منها رأى بعينه يثير الاختلاف بشأنه، ومن هنا لايلزم المعلمون أنفسهم بالموضوعات الأخلاقية، وهم يقومون بالتدريس.

هذا غير صحيح البتة، لأن طبيعة عمل المعلم لا تماثل طبيعة عمل العالم، الذي يواجه المسائل الأخلاقية بصفته -فقط- عضواً فى المجتمع، دون أن ينشغل بها كثيراً، ولكن عمل المعلم يتمحور حول تلك المسائل، ويتصدى لدراستها، متبعًا معايير أخلاقية محددة، واضحة المعالم وقاطعة، دون تلفيق المعطيات أو تكذيبها، ودون التطرق أو الإقتراب من مواطن الغموض والالتباس التي تطوق مجالات الوجود الإنسانى داخل المدرسة وخارجها. فالمعلم -دون غيره من البشر- مسئولا مسئولية كاملة لأخذ الانحرافات الأخلاقية بعين الاعتبار، دون أن يكون ذلك بناء على أمر خارجى، ودون أن يكون فى حاجة إلى وصية رسمية فى الأخلاقيات. فالمعلم عليه أن يعكس أخلاقه وفضائله على المتعلمين -من خلال نماذج عملية فاعلة وأفعال إجرائية رائعة- ليسيروا وفق الأهداف المقصودة التى تحقق أهدافهم ومقاصدهم. فالمعلم الخلوق يتيح السبل ليتعلم المتعلمين وفق مبادئ وأصول رصينة، تتحقق عن طريق الممارسة والمثل الأعلى والسلوكيات السوية بينه وبين المتعلمين. أيضًا، لاينفق المعلم وقت الدراسة الثمين على تعليم المفاهيم والحقائق فقط، وإنما بجانب ذلك يقضى جزءً من ذلك الوقت فى تشكيل قواعد ومفاهيم أخلاقية متينة وقوية الأساس عند المتعلمين.

وتحدث الكارثة الحقيقية، إذا إستهان المعلم بما سبق ذكره، بسبب إنحراف تفكيره عن مضمونه الأخلاقى. فآراء المعلم التى تكون على ضلال مبين، تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل انحرافات المتعلمين الخارجية، التى: (١)تعكس مشكلات خطيرة ومدمرة فى بنية بيئة التعلم، (٢)تسبب ضغوطًا وسلوكًا دونيًا للمتعلمين، (٣)تعمل على إطفاء شخصيات

المتعلمين، وتغويهم على انتهاك المبادئ والتشريعات السائدة، (٤)تدعم سلوك: «الغاية تبرر الوسيلة» و«الحصول على المكافأة أوالجائزة مهما كانت منهجية العمل»، (٥)تؤكد ممارسات لا أخلاقية بين المتعلمين بعضهم البعض، (٦)ترفض تطبيق آليات التصحيح التى تتسم بالصرامة العقلية والدقة العلمية، (٧)تفشل فى كشف الخداع أو الخطأ في ممارسات المتعلمين وأعمالهم.

وعليه، فإن إنحراف تفكير المعلم -دون بذل محاولات مقصودة لتصحيح مسار ذلك التفكير- يؤكد أن علم التربية فشل فى تحقيق أغراضه، وأنه يسهم -فى الوقت نفسه- فى تشكيل سلوك لا أخلاقى. فالممارسات التربوية والضغوط الأكاديمية يمكن أن تتآمر معًا لتشكيل السلوك المنحرف. فعلى سبيل المثال، عندما يتم مكافأة الطالب الذى يحصل على النتيجة الصحيحة فى تدريب عملى أو تجربة مختبرية، فذلك يقع تحت طائلة إغواء الغش وتلفيق البيانات أو تشذيبها ليحصل على درجات أفضل تؤهله للحصول على المكافأة.

وأيًا كانت التوجهات، إيجابية أم سلبية، بالنسبة لتحقق أو عدم تحقق مردودات إنحرافات التفكير، علينا أن نأخذ بجدية شديدة أى انحراف أخلاقى، حتى لو كان حدوثه نادراً للغاية فى التعليم، فإن واقعة حدوثه تحطم الصورة العامة للتعليم، كما تقلل من التأييد الجماهيرى له.

ومن منطلق أن التعليم نشاط إنسانى تعاونى يحدث داخل سياق سياسى اجتماعى أكبر، لذلك يمكن أن تثار الدراسات والمناقشات الأخلاقية فى التعليم. فالمعلمين لا يمكنهم الهروب من المعضلات التربوية والمسائل الأخلاقية، التى يمكن أن تنشأ فى المسالك الأخرى للحياة. لذا، رغم التساؤلات الضبابية والخلافية المحيرة حول ما قد يحدث للتعليم فى حالة إنحراف تفكير المعلمين، يظل التعليم مقصداً بحتًا لا يمكن الاستغناء عنه، لذلك تتكاتف جميع الجهود ليتجاوز أية كبوات أو عثرات تعترض سبيله.

وعلى أساس عقلانى وموضوعى، يمكن الزعم بأن المصداقية والمسؤولية يمكن أن يتحققا فى التعليم، إذا تم الاتفاق على القواعد المنظمة للسلوك السوى للمعلمين والمتعلمين على السواء، إذ على أساسها يتحقق الضمان الأكيد لسلامة التفكير، وانطلاقه فى مساراته الصحيحة، وبذلك: (١)يتحقق التفاعل بين المدرسة والمجتمع، (٢)تتحقق نتائج اجتماعية وخلقية وسياسية مهمة، (٣)يواصل المتعلمون تعلم الأخلاقيات والقدرة علي الاستدلال الخلقي طوال الحياة، وفقًا لأسس «علم النفس الارتقائى»، (٤)يفسر المعلمون والمتعلمون الأخلاقيات النظرية Ethics أو الخلق العام Morality على أسس علمية صحيحة، (٥)يفهم المعلمون طبيعة أبعاد عملية التدريس، ويمارسونها وظيفيًا وفقًا

للمبادئ والمفاهيم الأخلاقية، (٦)يدرك المعلمون المجالات الواسعة والمزدحمة لعلم التربية، فيستطيعون وضع حدود فاصلة لكل مجال من تلك المجالات، ليتم مناقشته من منظور أخلاقى، (٧) يميز المعلمون والمتعلمون بين الأخلاقيات من حيث هى مادة موضوع، والأخلاقيات من حيث هى ميدان دراسة (أو فلسفة خلقية)، وبذلك يتعرفون على جدوى وضرورة التفكير الأخلاقى فى العملية التعليمية التعلمية.

خلاصة القول، تمثل أخلاقيات التفكير الصحيح فى عصر المعلومات، دستوراً ملزمًا فى كل زمان ومكان، وذلك يواكب أهداف التربية الأخلاقية.

ثانيًا: التربية الأخلاقية:

يجابه الملايين فى شتى أنحاء العالم -على نحو مضطرد- عدداً من المعضلات والقضايا المتعلقة بالأخلاق والقيم الحساسة، ذلك لأن الحدود بين مختلف بلاد العالم بمعناها التقليدي الضيق تلاشت الآن، ويعود السبب فى ذلك إلى التقدم الهائل الذى أحرزته وسائل الاتصال، وما ترتب على هذا التقدم من القدرة على الحركة بين مواطنى العالم، وبذا تزايد احتكاك الشعوب بعضها بالبعض الآخر، وبالتالى أصبح الفرد فى أى وطن يستطيع بسهولة التعرف على حضارات الأوطان الأخرى، كما يستطيع أيضًا الإلمام بما يجرى فى العالم من أحداث وتطورات. والحقيقة، أن القضايا التى تعانى حاليًا البشرية منها ليست إلا انعكاسات لمثل هذه الاتصالات والاحتكاكات. فعلى سبيل المثال، يقع الكثير من الأفراد فريسة للاضطرابات النفسية والقلق بسبب تعرضهم لأنماط من العقائد المختلفة التى لا يستطيعون أن يقبلونها ويتوافقون معها. أيضًا، فإن مشاهد الحرب والموت والدمار، كذا الأفراح التى يعيشها الآخرون أو الأتراح التى تلم بهم، ليست إلا مؤثرات لها تأثير السحر على الأفراد، أنها تنتقل على التو إلى منازل الملايين من البشر من سكان الكرة الأرضية، فنجد من يقبلها بسهولة، ومن يعارضها بشدة. وباختصار. لم يعد من السهل على أى إنسان أن يسلم -دون نقاش أو جدال- بمجموعة واحدة من القيم الموجودة مهما كانت، وذلك فى ضوء الاكتشافات العلمية الحديثة وتنوع الحضارات وتضاربها.

بالإضافة إلى ما تقدم، يقود وضع العالم ومشكلاته المعقدة إلى كثير من المعضلات والمشكلات المتعلقة بالأخلاق القيمية. لذا تثار الآن مثل هذه التساؤلات: ما المسالك التى من خلالها يمكن توفير حياة بسيطة للناس؟ وكيف نوفر المساواة بينهم؟ وماذا يجب أن نفعل للمحافظة على بقاء الأطفال الذين لا يحصلون على الغذاء الجيد الكافى؟ وكيف نوفر لهؤلاء الأطفال صحة أفضل؟ وهل يجب أن يقلص الفرد القادر من ممتلكاته الخاصة ليساعد الآخرين؟ ما الطرائق المناسبة التى يجب اتباعها لدحض ومقاومة التمييز بمختلف

أنواعه؟ نلاحظ أن المسائل المختلفة -ذات الارتباط بقضايا العدالة والمساواة والصراع من أجل الحصول على الحقوق وإزالة الفروق العنصرية وغيرها -تزداد تعقيداً يومًا بعد يوم، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى حلول حاسمة لها، حتى لقد غدت الأوضاع الخاطئة نفسها حقيقة واقعة يقرها كثير من الأفراد، كما أصبحت هذه الأوضاع من الأمور الأشد ألفة لدى الملايين من سكان العالم.

نلاحظ الآن أن بعض الأنشطة والخطط التربوية الراهنة التى صممت أصلاً بهدف معالجة بعض القضايا المرتبطة بالقيم والأخلاق، لا تفترض بشكل مسبق وجود إجابات دقيقة ووافية للأسئلة المطروحة على بساط البحث، وإنما تسعى أولاً وأخيراً إلى مساعدة الطلاب على اكتساب المهارات التى تؤهلهم للوصول إلى أحكام دقيقة فى هذا المجال. وبالنسبة للدروس المهتمة بتعليم القيم ونشرها بين المتعلمين، فإنها تكسبهم المهارات التى تساعدهم بدورها فى فرز القيم التى يؤمنون بها وتصنيفها والانتقاء من بينها، واختبار مدى صحة الأعمال التى يقومون بها ومدى تناسقها وتناغمها مع تلك القيم:

إن ترسيخ القيم الأخلاقية، والتأكيد عليها، والتوعية بها، يحتاج إلى تضافر جهود جميع العاملين فى الحقل التربوى، لأن هذه القيم لايمكن أن تنمو بأى حال من الأحوال إلا فى ضوء مداولات صريحة يسودها الانفتاح، والفكر الثاقب القادرعلى النقد، والأساليب العقلانية، وحرية الاختيار. والانصاف فى الحكم على الأشياء، والقدرة على الابتكار، والإيمان بالمساواة، وهذه جميعها ليست بالأمور السهلة أو الهينة. لذا، يؤكد رجال التربية ممن لهم اهتمامات خاصة بتعليم القيم والتوعية بها على ضرورة مساعدة الناس على تنمية إحساساتهم بالقيم التى يؤمنون بها، وتعريفهم بالمهارات التى تمكنهم من توضيح تلك القيم للآخرين، بشرط أن تتوافق هذه القيم مع القيم التى يؤمن وينادى بها المجتمع، أو على أضعف الإيمان ألا تتعارض هذه القيم مع قيم المجتمع التى يقرها، والتى تسود بين أفراده. ومن ناحية أخرى، يقترح علماء «الأخلاق» العمل على الإفادة من بعض شواهد المعضلات لتمكين الطلاب من استخدام مراحل أعلى من تحكيم العقل فى معالجتهم للقضايا الخلقية، كما أنهم يقترحون أيضًا أسلوب المداولات والمناقشات الحرة وغيره من الأساليب الناجحة فى تدريب الطلاب على استطلاع قضايا العدالة والمجتمع العادل، وبذا يمكن إيصال الطلاب إلى مستويات راقية من التحكيم الخلقى. لذا، يجب الإفادة من شتى الأساليب التى تساعد فى تعليم الطلاب الطرائق الصالحة لتوضيح القيم وتفسيرها والتوعية بها، لأن ذلك يسهم فى تنمية رأيهم على التدليل والمناقشة الأخلاقية فى عالم مضطرب كعالمنا، يموج بالأحداث غير الأخلاقية من ناحية، كما يعوزه الكثير والكثير من الاستقرار فى مختلف المجالات من ناحية أخرى.

«أن تعريف الطلاب بأبعاد بعض النماذج والعينات الإنسانية التى تمثل قيمًا معينة تحوز إعجاب واحترام وانتباه هؤلاء الطلاب، يعد أحد أساليب التربية الخلقية الفعالة الذى لا يقل في قيمته وأهميته عن الأساليب الأخرى، إلا أن تحقيق ذلك يعد مشكلة بالفعل، إذ أن العثور على نماذج إنسانية يرضى عنها الطلاب ويعجبون بها ليس أمراً سهلاً متاحًا، وإنما تحقيق ذلك يزداد صعوبة يومًا بعد يوم، وبخاصة إن وسائل الإعلام لا تسهم بجدية فى تنفيذ ذلك، وأحيانًا يكون دورها فى الاتجاه المضاد عندما تعرض النماذج السلبية. أيضًا، قلما يسمع الطالب بأسماء الملايين من الأبطال الذين رغم أنهم يعملون بصمت، وأمانة، وحماس، وحب، ورغم أنهم يتصفون بكرم الأخلاق والتضحية، ورغم أنهم لا يضنون بمد يد العون للآخرين، فإنهم غير مشهورين، لأن الأضواء لا تسلط عليهم، ولذلك فإنهم يكونون أحيانًا على هامش السيرة، وأحيانًا أخرى يقعون فى دائرة الظل. ويترتب على ذلك أن الطالب يواجه صعوبة كبيرة فى تذكر أسماء الأشخاص الذين يحوزون إعجابه، والذين يقعون داخل إطار المثل العليا له.

وحتى تستطيع المدرسة أن تسهم فى اكساب الطلاب التربية الأخلاقية اللازمة لهم، والتى يحتاجون إليها فى حياتهم الخاصة والعامة، يجب أن تقوم بدورها الكامل فى هذا المضمار، وأحد طرائق تحقيق هذا الدور، هو تعريف الطلاب بتشكيلة واسعة من النماذج الإنسانية، وذلك يعنى تعريف الطلاب بالذين يستطيعون بطريقة أو أخرى أن يعرضوا أسمى ما تمتلكه الإنسانية من ضروب الفكر، وأنماط السلوك. لذا، يجب أن تتضمن هذه التشكيلة الذين قاموا بأعمال خارقة تضفى عليهم صفة الشجاعة، وبأعمال غير عادية رغم قلة إمكاناتهم، ورغم الظروف الصعبة التى واجهتهم، ورغم عدم تكافؤ فرصهم بالنسبة للآخرين. وباختصار، الذين استطاعوا رغم كل ظروفهم الصعبة انجاز أعمال عظيمة أثناء فترات حياتهم. وهؤلاء بالطبع ليس بالضرورة أن يكونوا من ذوى الشهرة الواسعة، بل يمكن أن يكونوا من الناس العاديين الذين أسهموا فى خدمة المجتمع وتقديم العون للآخرين.

وهذه النماذج موجودة ومتوافرة فى كل مكان وكل زمان، ويعملون فى كل حرفة فنجدهم بين العمال والفلاحين والموظفين والباحثين وغيرهم وغيرهم. ويتميز هؤلاء بالريادة والقدوة الحسنة فى مجال الأعمال التى يقومون بها، إذ أنهم يتطوعون بتقديم الخدمات، ويفكرون فى حل مشكلات المجتمع والآخرين، ويعنون بالقضايا الإنسانية العامة، هؤلاء هم الشرفاء الذين يتحلون، ويتصفون، ويتسمون بالصفات الجميلة التى تصوغ أروع ما فى روح الإنسان من معان، وصفات سامية، ونبيلة.

ومن ناحية ثانية، فإن القواعد الأخلاقية السائدة بمثابة دستور، لا يسمح للفرد أن يعبث بمواده، أو أن يخل بنصوصه. فإذا حاول أى فرد فعل ما تقدم، سوف يعرض نفسه للعقاب المادى أو المعنوى، أنه عندما يفعل ذلك فكأنما يخترق الحاجز الثقافى الذى وضعه المجتمع كدرع يقى أفراده من خطر الهزات المباغتة التى تحدث فى المجتمعات. باختصار، سيتعرض الفرد لهزة قاسية وعنيفة إذا أراد المساس بالأخلاق السائدة فى المجتمع، لأنها بمثابة الأعراف التى تضبط تصرفات الأفراد وتضفى عليهم صفة القيمة والاحترام فى المنزل، وفى العمل، وفى النادى، وفى أية وجهة يقصدونها.

ولكن، ماذا يحدث للقواعد الأخلاقية المتعارف عليها إذا حدث تغيير اجتماعى وثقافى فى المجتمع نحو الأفضل؟

بادئ ذى بدء، يجدر التنويه إلى أن التغييرات الجديدة رغم جدواها وأفضليتها، فإنها سوف تجد معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين يستفيدون من تطبيق القواعد القديمة. ومن ناحية أخرى، سوف يجد كل فرد (من غير أصحاب الامتيازات) نفسه فى ربكة وحيرة، إذ يجد نفسه ينجذب أحيانًا نحو الجديد، وأحيانًا أخرى يجد أن الحنين للقديم يشده. ولكن سوف يتغلب أحد الاتجاهين على الآخر فى نهاية الأمر. لذا يجب أن يهتم التعليم بعرض ملامح الشخصية الإنسانية بالتفصيل، كما ينبغى أن يبين دور الشخصية الإنسانية فى حياة الأفراد والجماعات على حد سواء. أيضًا، يجب أن يتصدى التعليم لموضوع الأثر المهم والخطير للتغييرات الاجتماعية والثقافية التى تحدث فى المجتمع على القواعد الأخلاقية السائدة. وذلك بهدف اقتراح الطرق والوسائل، والأساليب التى من شأنها أن تسهم بفاعلية فى تهيئة الأفراد من أجل مواجهة ما يستجد من أمور لابد منها، مادامت تسعى إلى تحقيق الأفضل وذلك بدلا من التصدى لها بعنف، ومحاولة مصارعتها بمرارة، وبذا يمكن تخفيف وطأة وصدمة وقوع الجديد، فيتقبله التلاميذ بقناعة كبيرة، وبنفوس مستعدة راضية. باختصار، يجب أن يقوم المنهج بتعريف التلاميذ أهمية وضرورة الالتزام بالأخلاقيات الجديدة التى تفرزها التغييرات الاجتماعية والثقافية، مادامت هذه الأخلاقيات تسعى جاهدة لبناء أو إعادة بناء المجتمع من جديد نحو الأحسن والأفضل.

ومن ناحية ثالثة، يدخل التلميذ المدرسة مزودًا ببعض الخلفيات الثقافية، والاجتماعية، التى ترعرع فيها، لذا، فإنه يشعر، ويفكر، ويستجيب من خلال خلفيته الثقافية والاجتماعية التى نشأ فيها. إن قرارات الفرد وأفعاله تتأثر تأثيرًا مباشرًا بخلفيته الثقافية والاجتماعية، لأنها جزء لايتجزأ من جذور ثقافته الأساسية. وعليه، ينبغى أن

تحاول المدرسة تسخير جميع إمكاناتها لوضع مرتكزات اجتماعية كافية تسهم فى تأكيد أهمية القرارات والأفعال التى قد يمارسها بعض التلاميذ نحو الأفضل، وأن تسهم -فى الوقت ذاته- فى تغذية وإثراء القيم التى اعتادها الطفل، بشرط أن يتحقق ذلك فى قالب تربوى جميل، رغم أن تلك القيم قد تتعارض وتضاد القيم التى يقرها المجتمع ويوافق عليها.

إن إعادة التوازن إلى بعض المفاهيم والعادات السيئة، ووضعها حيث يجب أن تكون، ليس بالعملية الهينة أو البسيطة، وذلك لأن وضع التعليم فى ظل فترة من الثبات الثقافى ليس بالأمر السهل أو الهين، فما بالنا ونحن نعيش فترات التحول والتغيير الثقافى المحفوفة بالمشاكل والصعوبات. ما سبق، يدعونا إلى تطبيق المبادئ والأساليب الديموقراطية التى توصلنا إلى الغايات المنشودة. ويتحقق ذلك عن طريق إعادة النظر فى التربية، ومحاولة وضعها وترسيخها على أسس أمتن وأفضل، من حيث الأفكار، والأهداف، والمهارات، والمثاليات الصالحة البناءة.

ثالثًا: التفكير ونظرية الخلق العام:

تمثل الأخلاقيات معيارًا Standard للسلوك، كما يمكن النظر إليها كقاعدة اجتماعية لإرشاد السلوك. هذا من الناحية النظرية البحتة، أما من الناحية التطبيقية الإجرائية، لا يصف معيار السلوك سلوك الأفراد الفعلي والحقيقى، لأن الناس ينتهكون -دائمًا- المعايير المتفق عليها، بسبب الميل الطبيعى والغريزي عند الإنسان نحو عمل الشر، عن قصد أو بحسن نية. عمل الشر عن قصد أمر معروف ولايحتاج إلى تفسير، حيث يوجه الإنسان آلياته الذهنية التفكيرية نحو الخطأ والتدمير والأمور التى لاتقرها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، أما عمل الشر بحسن نية، فذلك قد يعود -فى أحيان كثيرة- إلى محاولة الإنسان ارتياد المجهول للكشف عن خباياه وأسراره، فيقع فى المحظور، وقد يرتكب الفواحش، ويمارس الرذائل.

وكمثال أخف وطأة مما سبق ذكره، نقول أن الناس تقر معيار «الصدق»، ويتفقون على أهمية أن يكونوا صادقين فى أفعالهم وأقوالهم، ورغم ذلك نجد أناسًا كثيرين يكذبون كثيرًا، وأحيانًا يكذبون دون مبرر وجيه أو سبب عقلانى.

وعلى أساس وجود اتفاق على الصدق كمعيار للسلوك عن طريق الدفاع عن الإخلاص بين الناس، وعن طريق تعليم أطفالنا أن يكونوا صادقين، وعن طريق الإعلان برفضنا الكذب، نقول: إن الأخلاقيات بوصفها ميدان دراسة تعتبر درسًا معياريًا، تهدف تقديم إرشادات تقويمية أكثر من أن يكون هذا الدرس نفسه فى صورة وصفية تفسيرية.

ويرجع ذلك إلى أن علماء الاجتماع يضعون أنماطًا تفسيرية وصفية لمعايير السلوك، بينما يقوم فلاسفة الأخلاق بنقد وتقويم هذه المعايير.

يتألف الخلق العام Morality من معايير شديدة العمومية فى المجتمع، وهى تنطبق على الناس جميعًا بغض النظر عن دورهم فى المؤسسات الاجتماعية أو عن مهنهم ووظائفهم، وهى الأساس فى التمييز بين: الصحيح والخاطئ، والخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والعدالة والظلم، ولذلك يستمسك الكثيرون بعلو شأن هذه الواجبات والالتزامات الخلقية العامة على سواها.

ومن ناحية أخرى، لاتمثل الأخلاقيات النظرية معايير عامة للسلوك، إذ إنها معايير لمهنة معينة أو لوظيفة محددة أو لمؤسسة أو مجموعة داخل مجتمع، ولذلك فإن لفظ «الأخلاقيات» -نظريًا-يكون لفظًا مضافًا إلى مضاف إليه، مثل: أخلاقيات التدريس، أخلاقيات الرياضيات، أخلاقيات الطب، . . . إلخ.

إذًا، الأخلاقيات المهنية هى معايير للسلوك تطبق على هؤلاء الذين يشغلون مهنة معينة، لذلك يجب على الفرد الذى يدخل مهنة ما الالتزام بأخلاقيات المهنة، وذلك يصعب تحقيقه ما لم يكن سلوكه مغلفًا بمعايير معينة؛ لأن المعايير المهنية المدروسة جيدًا بواسطة فلاسفة الأخلاق تتضمن أخلاقيات المهن.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن كلمة «أخلاقيات» لا تطلق على أعنتها على كل معايير السلوك، ولذلك من المهم أن نضع حدودًا فاصلة بين «الأخلاقيات» والأعراف الاجتماعية والعادات. إضافة إلى أن هناك أسبابًا كثيرة تنفى أن تكون الأخلاقيات قانونًا. مثل: (١)بعض الأفعال غير قانونية، رغم إنها تنتمى إلى «الأخلاقيات»، (٢)بعض الأفعال لا أخلاقية من المنظور الفلسفى، رغم إنها لا تكون غير قانونية، (٣)هناك قوانين من الممكن أن تكون مضادة للأخلاقيات النظرية Ethics وللخلق العام Morality على السواء، (٤)يتم استخدام بعض الآليات للتعبير عن القوانين والأخلاقيات النظرية، أو لتعليمها، أو لتنفيذها. أما التعبير عن القوانين والتشريعات، فإنه ماثل فى قانون العقوبات وأشكال الجزاء والعقوبات والمحاكمات والهيئات القانونية الحكومية، (٥)رغم أن الأخلاقيات النظرية والخلق العام تتمثل فى النصوص الدينية وفى مدونات قوانين المهن وفى الكتابات الفلسفية، فإن: (أ)يبدو كثيراً منها ضمنيًا غير معلن صراحة، (ب)يتم التعبير عنها فى لغة متحذلقة جداً،(جـ) يستدعى تفسيرها وجود أناس مدربين جيداً، (د)لا يواجه من ينتهك حرمتها العقوبات، ما لم تعرضهم أفعالهم الخاصة للمحاسبة والمساءلة القانونية.

ويمكن مراجعة معايير السلوك جيداً بوصفها سياسية أكثر من كونها تنتمى بطبيعتها للأخلاقيات النظرية والخلق العام، وبذلك يمكن تحديد الحدود الفارقة بين المبدأ السياسى الذى يركز على سلوك مجموعات أو مؤسسات اجتماعية، وبين معايير الأخلاقيات النظرية أو الخلق العام الذى يتمركز حول سلوك أفراد، وهى: (١)تتخذ المعايير السياسية المنظور الأكبر للشؤون البشرية فى حين تتخذ معايير الأخلاقيات النظرية أو الخلق العام المنظور الأصغر، (٢)رغم أن السياسة تتضمن الأنظمة التى تتخذ المنظور المكبر للسلوك البشرى (أى العلوم السياسية والفلسفة السياسية)، فإن الفصل بين الأخلاقيات والسياسة لايتحقق بصورة مطلقة.

وعلى صعيد آخر، من المهم التمييز بين الأخلاقيات والدين. حقيقة، تنطوى جميع الديانات بلا استثناء على أخلاقيات، ولكن ليس من الضرورى أن تستند معايير الأخلاقيات النظرية للسلوك إلى دين بعينه، فمعايير الأخلاقيات يمكن تبريرها وتحديدها دون الرجوع إلى مؤسسات أو هيئات دينية. ورغم التباين والاختلاف فى بعض الشرائع التى تعكسها الديانات المختلفة، فإن هذه الديانات تتفق جميعًا على مبدئ خلقية عامة. وفى الوقت نفسه، قد يتصرف الملاحدة فى حدود أخلاقية ويتفقوا على مبادئ خلقية عامة، شأنهم فى ذلك شأن الدينيين.

حقيقة، تمدنا الديانات بتبريرات وتعريفات وتأويلات لمعايير السلوك، كما أنها تكون مفيدة جداً فى تدريس الأخلاقيات النظرية وفى الحث على السلوك الذى يتبعها، ولذلك: (١)تلعب الأديان دوراً مهمًا فى التربية الخلقية لمعظم الناس على مستوى العالم، (٢)يمكن للأديان أن تضيف إلى الأخلاقيات النظرية وتكملها.

والسؤال :

ما أبعاد النظرية الأخلاقية وتطبيقاتها؟

قبل الإجابة عن السؤال السابق، تجدر الإشارة إلى أن الفلسفة الخلقية العامة General Moral Philosophy تتضمن موضوعات فرعية كثيرة، مثل:

* الأخلاقيات النظرية المعيارية، وتعنى بدراسة المعايير والمبادئ والقيم والمفاهيم والنظريات الأخلاقية.
* الأخلاقيات التطبيقية، وتهتم بدراسة المعضلات الأخلاقية، والخيارات والمعايير فى وظائف ومهن ومواقف عينية محددة، كما تهتم بكيفية تطبيق النظريات والمفاهيم القيمية فى سياقات معينة.
* الميتا- أخلاق Meta-Ethics، وتتمحور حول دراسة لطبيعة وتبرير المعايير الخلقية العامة، والقيم والمبادئ والنظريات ومعنى المفاهيم والمصطلحات الخلقية.

وللإجابة عن السؤال السابق، نقول: لكى نفهم النظرية الأخلاقية بطريقة جيدة، ولكى نعرف تطبيقاتها على أسس صحيحة، من المفيد تقديم المفاهيم التى تمثل مفتاحًا للفلسفة الخلقية، مع مراعاة: (١) لدى كل شخص فى المجتمع حس مشترك Common Sencse بالخلق العام، (٢)يتألف الخلق العام من معايير للسلوك متباينة، ومن واجبات والتزامات وقيم ومبادئ، (٣)مصادر معايير السلوك (خلق الحس المشترك العام) قريبة من الشخص، مثل: الأبوين والمدرسين ورجال الدين والأدب والموسيقى ووسائل الإعلام وهكذا، (٤) يتعلم الشخص فى ضوء معايير السلوك ما يجب عليه أن يفعله، ويمارسه من دون تنظير واضح أو تحليل عميق، (٥)تتضمن معايير السلوك (الحس المشترك) بعض القيم الخاصة، مثل: السعادة والأمانة والعدالة والإحسان والشجاعة والحب والتآلف والمعرفة والحرية.

وعلى جانب آخر، تقدم نظرية الخلق العام تبريرًا أو أساسًا لخلقيات الحس المشترك، عن طريق وصف، وتأسيس، وتوضيح، ونقد الخلق العام المتوافق والمشترك بين الناس جميعًا. وتستطيع هذه النظرية أن تتجاوز الحس المشترك، إعتمادًا على نتائج الاكتشافات فى علوم النفس والاجتماع والبيولوجى والاقتصاد والعلوم الأخرى، ويمكن -أيضًا- استخدامها فى تحدى القناعات العملية للحس المشترك، عن طريق تنقيح وتعديل هذه القناعات فى ضوء تفكير وتحليل عميقين.

وتمثل النظريات الأخلاقية شبكة معقدة لتداخلها، وتشابكها، وتعددها، مثل: (١)نظرية الأمر الإلهى، (٢)نظرية النفعية Utilitarianism، (٣)نظرية الحقوق الطبيعية، (٤)نظريات القانون الطبيعى، (٥)نظريات العقد الاجتماعى، (٦)نظرية أخلاقيات الرعاية، (٧)نظرية المدخل البيئى.

ولكن: **هل يمكن لواحدة فقط من النظريات السابقة أن تكون هى المقاربة الصحيحة للخلق العام؟**

إن أى نظرية جديرة بأن يحتفظ بها لابد أن تتكيف طبقًا للبيئة الواضحة عن طريق العلم وانعكاسات الحس المشترك، وبذلك فإن أى نظرية تسهم فى تدعيم معايير وقيم مشابهة، وتشمل -أيضًا- على تضمنات عملية وتعليمية وتربوية مماثلة.

وحيث أن نظريات الخلق العام تثمر نتائج متشابهة، فإن أدنى المقاربات إلى المعقولية فى التنظير للخلق العام، هى التعددية Pluralism. وطبقًا لها، فإن هناك عدة معايير خلقية عامة أساسية (أو مبادئ أولية): (١)من الممكن أن تتصارع معًا، (٢)كل منها له تبرير أولى من أخلاقية الحس المشترك، (٣)يمكن تأييد معظمها عن طريق نظريات

خلقية عامة مختلفة، (٤)عادة، أقل إثارة للجدل من نظريات الخلق العام المعينة التى تدعمها.

ولذلك يميل فلاسفة الأخلاقيات التطبيقية العمل بالمبادئ العامة للأخلاقيات النظرية أكثر من نظريات الخلق العام؛ لأنه: (١)يمكن للفرد استخدام المبادئ لتدعيم قرار أخلاقى نظرى أو سياسة اجتماعية دون أن يدافع عن نظرية فى الخلق العام، (٢)تلك المبادئ أسهل فى الفهم عند تدريسها أو تعلمها من نظريات الخلق العام، (٣)يمكن تطبيقها فى حالات متباينة وتأويلها بطرق مختلفة، بسبب سهولة التعبير عنها فى حدود عامة، دون تجاهل التفاصيل المهمة بصددها.

وتتمثل أهم المبادئ الخلقية العامة، فى: (١)المسالمة Nonmalificence، (٢)الإحسان Beneficence، (٣)الاستقلال الذاتى Autonomy، (٤)العدالة Justice، (٥) المنفعة Utility، (٦)الإخلاص Fidelity، (٧) الأمانة Honesty، (٨)الخصوصية Privacy. وتؤخذ هذه المبادئ على أنها خطوط إرشاد للسلوك أكثر من كونها معايير صلبة.

ولما كان من الممكن أن تنشأ صراعات وتصادمات بين مختلف المعايير والمبادئ، لذلك يجب أن نتمرس فى حكمنا الخلقى العام على تقرير ماذا ينبغى علينا فعله، وهنا يأتى الدور المهم والحيوى للتفكير، لأنه: (١)يساعدنا على فهم الملامح الخاصة بالمواقف المعطاة، (٢)يمكننا من ملاحظة المعانى المهمة الموجودة، (٣)يسهم فى ترشيد سلوكنا، فنستطيع تقويم قراراتنا وأفعالنا على أساس وقائع وقيم مغطورة فى المواقف المعينة.

أيضًا، تتجلى حيوية التفكير بخاصة فى الاختيارات الخلقية العامة Moral Choices، إذ عن طريق التفكير يمكن تطبيق الاستدلال العملى فى حل المعضلات، حيث يقوم هذا الاستدلال على مجموعة من الخطوات، هى:

* تشكيل مجموعة الأسئلة.
* تجميع المعلومات.
* استكشاف خيارات مختلفة.
* تقييم الخيارات.
* أخذ قرار للعمل أو الفعل.
* تنفيذ العمل أو الفعل.

خلاصة القول :

في ضوء الحديث السابق الذى تمحور حول ثلاث نقاط، هى: أخلاقيات التفكير، والتربية الأخلاقية، والتفكير ونظرية الخلق العام، يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة بأن أخلاقيات التفكير فى عصر المعلومات يجب أن لا تنحرف -أبدًا- عن مسارها الصحيح المرسوم بها، حتى لا تحدث أهوال وكوارث، وخاصة أن هذه الأخلاقيات باتت دستورًا ملزمًا على المستويين: الجمعى والفردى، فى كل زمان ومكان.

والسؤال :

إذا كنا نعيش فى عصر المعلومات الذى يرتكن ويقوم أساسًا على العلم وإفرازاته، فماذا عن طبيعة التفكير وهويته وكينونته بالنسبة للعلم، وخاصة إذا كان العلم فى ذاته يتسم بسمات لا أخلاقية، أو يقوم على أسس وتبريرات غير أخلاقية؟

سوف نحاول الإجابة عن السؤال السابق فى البند التالى.

رابعًا : التفكير ما بين العلم الأخلاقى والعلم اللا أخلاقى:

علينا أن نقر -أولاً- أن طرق التفكير العلمى غير مريحة للنفس، أما التفكير الخرافى فهو يبدو وكأنه وسيلة للدفاع عن النفس ضد عالم عدوانى، ونحن لانملك إلا أن نتعجب من التشابه الغريب بين بعض الأفكار المبنية عن الظواهر الخارقة للعادة، وأفكار الأطفال الخرافية عن العالم كما وصفها بياجيه Piaget، ففى أحوال عديدة يعتقد الطفل أنه يمكن تعديل الحقيقة بإعمال الفكر كما يعتقد بتفكير روحانى، على أساس إن إرادة أحد الأشياء قد تؤثر فى الشىء الآخر المراد.

وعلى عكس العلم فإن الدين مبنى على إيمان مطلق لا تساؤل فيه، وليس من السهل أو من الطبيعى، لأغلب الناس، أن يعيشوا فى ظل الشك. ويعطى الدين حلاً لكثير من المشاكل خصوصًا فيما يتعلق بالأخلاق. وعلى ذلك فمن الممكن القول بإن كل المعتقدات الدينية طبيعية؛ لأن لجميع المجتمعات الإنسانية فى الماضى وفى الحاضر دياناتها التى تستطيع أن تفسر لها وجودها وأصلها، وأن تعطى معنى لحياتها. وهذا الغرض مشكلة بالنسبة لهؤلاء العلماء الذين لابد أن تتوافق آراؤهم مع الدين أو ترفض؛ لأن الكثير من أفكار العلماء مغايرة لبعض المفاهيم المنتشرة عن الدين.

وهناك فى هذا المجال مشكلة أخرى أساسية يواجهها العلم، فكما قال تولستوى: «إن العلم لا قيمة له؛ لأنه لا يجيب على تساؤلاتنا، فالسؤال المهم عندنا ماذا سنصنع؟ وماذا سنصبح؟» وكان تولستوى أيضًا على حق فى أن العلم لا يستطيع أن يعطينا توجهًا أخلاقيًا.

إن لهذه المشاكل تاريخ قديم، ولقد قال **ابن رشد**: «إن تأسيس العلم يجب أن يستقل عن العقيدة الإسلامية». وقد امتنع عن الحوار العلمى حول المعجزات الواردة فى القرآن وقال: «بالنسبة للمبادئ الدينية فيجب أن نقول بإنها أشياء مقدسة تتعدى الفهم الإنسانى، ولكن يجب أن نعترف بها رغم عدم تفهمنا لأصولها». وقد أخذ **دافيد هيوم** David Hume بما قاله **ابن رشد** فقال بإيجاز بليغ : «إن دياناتنا المقدسة مبنية على الإيمان، وليس على المنطق». وفى معارضته للمبدأ الذى يدعى أن العلم والدين يكملان بعضهما البعض قال هيوم: «إن كل منهم يستعبد الآخر Mutually Exclusive». فالدين، كما يقول، ليس وسيلة للمعرفة بل نوع معقد من المشاعر. ولا يستطيع المؤمنون بطريقة شرعية استعمال أشياء مادية أو حجج منطقية لإثبات إيمانهم الدينى، فبالنسبة لـ «**هيوم**» يفترض الدين أشياء غير معروفة، وهو يقول بأن العقل محدود بالتجربة الإنسانية التى لاتستطيع تحديد أسئلة مطلقة مثل أصل الكون أو الخواص أو الأعمال الإلهية.

ويواجه رجال العلم بمشكلتين يتدافعان فى اتجاهين متضادين: فمن جانب فإنه مهما كانت نظرياتهم ناجحة فإنه ستبقى مجموعة من القوانين أو الجسيمات لابد أن تؤخذ على علاتها بدون مسبباتها، فلابد إذن من الوصول إلى نقطة لا تفسير لها ولا سبب، ولن يستطيع العلم إطلاقًا تفسير كل شىء، وحتى عند وجود نظرية تفسر كل شىء، فلابد من وجود شىء ما يبرر هذه النظرية، أو فروض تبقى بدون تفسير. ولابد للعلماء من قبول ذلك مما يدفع بعضهم إلى الاتجاه المضاد، وهو افتراض أن الإله هو الذى بدأ هذه العملية.

ولم يجد العديد من العلماء العظام بدءً من **جاليليو** إلى **أينشتين** صعوبة فى أن يكونوا عميقى التدين.

بالنسبة **لأينشتاين**، فإنه يرى الشخص المتدين تقى وورع، بمعنى أنه لا يشك فى مغزى القوى فوق الطبيعية، والأهداف التى لا تحتاج إلى أسس منطقية عقلانية، وأنه لا يمكن وجود تضاد بين الدين والعلم، فالعلم بلا دين أعرج والدين بلا علم أعمى. ولعل فيما قاله ما يذكرنا بمقولات **تولستوى**.

«ويمكن تفهم التناقض الظاهرى بين العلم والدين بتفهم الاختلاف بين طبيعة كل منهما». ولو اتبعنا ما اقترحه **تولستوى** فعلى المشتغل بالعلم أو غيره من البشر، لو تخلى عن الدين، أن يواجه الفوضى غير المفهومة، ويقبل أن يعترف بأن كل آمال ومخاوف البشر، وكل السرور العظيم، والآلام المخيفة للفلاسفة والفنانين والقديسين وآلام الخلق عند المبدعين سوف تختفى فى وقت ما بلا أثر إلى الأبد. فإذا كانت الأمور كما

يقول هاليفى Halevy: «إن العقلانية لا قيمة لها إذا قورنت بالغريزة التى نعيش بها، فإنه يمكن للعلماء التخلص من التضاد بين العلم والدين، فلا يعنى التدين التدخل فى نشاط الإنسان العلمى، بل يمكن للتدين أن يكون له تأثير إيجابى».

وينقل لنا العالم المتدين جون بولكينجهورن John Polkinghorne وصفًا للدين، بأنه: «إيمان يبحث عن التفهم»، ويعكس الفقه الدينى التجربة الدينية وفقًا لتعريف وايتهيد Whitehead: «إن العقائد الدينية هى محاولات لوضع التجربة الدينية البشرية فى صيغة محددة»، وبنفس الطريقة فإن العقائد العلمية هى محاولات لوضع الحقائق التى تكتشفها الحواس فى قوانين مقبولة، ولكن هذه الطريقة فى التفكير تستدعى سؤالاً مهمًا عما إذا كانت التجربة الدينية تختلف عن كافة التجارب الأخرى. فإذا كان الأمر كذلك، فما هو سر هذا الاختلاف؟ ولماذا تختلف ولاتخضع لقواعد البحث العلمى مثل أى تجربة أخرى؟ ومهما كانت التجربة الدينية عميقة وثرية فهذا فى حد ذاته لا يستدعى استقلالها عن مجالات الفكر العقلانى العلمى.

ولا يوجد فى التجربة الدينية -فى حد ذاتها- ما يتناقض مع العلم، ولكن يظهر التناقض فقط عندما تزعم اختلافها عن أى ممارسة علمية تربطها بالظواهر غير الطبيعية مثل المعجزات. وأحد وسائل الخروج من هذا المأزق هو أن الدين، مثل الجسيمات تحت الذرية، تتطلب طريقة خاصة فى الحوار.

وأيا ما كان الأمر، فإن العلم لا يهتم بالحقيقة المطلقة، ولكنه يزودنا بمجموعة من المعلومات عن طبيعة العلم، والتغيير أساسى فى العلم، ولكن ليس التغيير دون أدلة.

والسؤال:

هل يمكن للعلم فى بحثه عن طبيعة العالم وصفاته أن يكون لا أخلاقيًا؟

يعتقد كثير من الناس أن النتائج الاجتماعية والأخلاقية للعلم هى قضايا مهمة جدًا، ويوضح هذا أسباب العداء للعلم فى بعض الأوساط، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك، هو القلق العميق الذى تثيره الأسلحة النووية، والهندسة الوراثية؛ مما يبعث أحيانًا على التساؤل عما إذا كان على العلماء تحمل المسئولية الكاملة عن أعمالهم. وأحيانًا يبدو الأمر، وكأن العلماء يعبثون بالطبيعة، وأنهم غارقون فى أبحاثهم، مدفوعون بالرغبة الشديدة فى تحقيق اكتشافات إلى درجة أنهم على استعداد لإجراء أية تجارب رغبة فى الحصول على نتائج. وهكذا تنتشر صورة للعلماء تشبههم بالدكتور فرانكشتين، وتنشر الصحف مراراً وتكراراً قصصًا بعناوين مثيرة تنبه إلى خطورة الهندسة الوراثية ومشروع الجينوم البشرى، ومعهما أكليشيه يعلن كثيراً عن أن «العلماء يلعبون دور الإله الخالق».

وعلى الرغم من الخطأ الفادح والهائل فى ذلك الإعلان، فإن هناك أملاً فى أن العلم قد يتمكن -فى يوم من الأيام- من إيجاد حل للمشاكل الصحية الخطيرة، مثل: السرطان وأمراض القلب، والأمراض الوراثية مثل التليف التكيسى Cystic Fibrosis.

وقد كان الناس يتحدثون أيام فرانسيس بيكون عن أن «المعرفة تتسبب فى الانتفاخ»، بل وهناك من يزعم بأن المهمة الرئيسة لفرانسيس بيكون، وأهم ما حققه هو إثباته براءة العلم من أن يكون أداة للشيطان.

ويمكن تحليل القضية من ناحيتين: الأولى تتعلق بمسئولية العلماء وواجباتهم التى تختلف عن واجبات غيرهم من المواطنين، ونحن نعتقد أن واجبات العلماء تنحصر فى وجود إفادة لمواطنيهم من نتائج اكتشافاتهم، وبخاصة إذا كان لعملهم نتائج اجتماعية، فإنه يجب عليهم التأكد من صحة استنتاجاتهم. والناحية الثانية ترتبط بالأولى، وهى تتطلب دراسة مدى مساهمة الجهل بارتباط العلم بالتكنولوجيا وطبيعتهما فى الوصول إلى نتائج خاطئة عن دور العلم. ذلك أن تطبيقات العلم ليست بالضرورة مسئولية العلماء، وعلاوة على ذلك فإن العديد من القضايا الأخلاقية الجديدة، هى فى حقيقة الأمر مشاكل قديمة اختُلف حولها لارتباطها بعلم جديد غريب على الفهم مثل الهندسة الوراثية.

ولتبرير هذه المقولات، من المهم مناقشة قضيتين خطيرتين، هما: (١)بعض أوجه صناعة القنبلة الذرية، خصوصًا من وجهة نظر العلماء لأنها ستلقى الضوء على بعض المشاكل الأخلاقية المتعلقة بالموضوع، وعلاوة على ذلك فإنها قصة أخلاقية، (٢)تاريخ وقضية تحسين النسل Eugenics لأنها تعبير عن قصة . . لا أخلاقية!!

فى عام ١٩٣٢، نشرت جريدة التايمز مقولة على لسان عالم الطبيعة لورد راذرفورد Lord Rutherford يقول بمقتضاها -بعد أن حطم الذرة- «إن كل من ينتظر أن يصبح تحطيم الذرات مصدراً للطاقة هو مخرف».

قرأ المقال فى هذا الوقت عالم مجرى ليو زيلارد Leo Szilard، وكان مقيمًا فى فندق إمبريال فى بلومزبرى. وذكره هذا المقال بموضوع هـ. ج. ويلز H.G. Wells الذى نشر عام ١٩١٤ بعنوان «العالم يطلق سراحه» يصف فيه الطاقة الذرية والقنبلة الذرية. وكان زيلارد يثور لزعم المتخصصين بعدم إمكانية شىء ما. وكما قال فيما بعد «إن هذا جعلنى أتساءل -بينما أسير فى شوارع لندن، وأذكر أننى توقفت عند علامة مرور حمراء فى شارع ساوثهامبتون- عما إذا كان من الممكن إثبات خطأ لورد راذرفورد. وفى هذه اللحظة بالذات وردت بخاطرى فكرة التفاعلات المتسلسلة للنيوترونات "Neutron Chain Reaction" وكانت هذه نقطة حاسمة فى تاريخ القنبلة الذرية. ومع

أن **زيلارد** لم يكن يعلم فى هذا الوقت كيفية الوصول إلى عنصر يمكنه **أن يولد التفاعل** المتسلسل، وأى تجربة تلزم للبدء فيه، فإن الفكرة لم تغادر وجدانه أبدًا، **فقد اقتنع بأنه فى** أحوال معينة، سيصبح من الممكن تنفيذ تفاعل نووى متسلسل، **وبهذه الطريقة يمكن توليد** الطاقة بكميات تنفع للصناعة -ويمكنها أيضًا تفجير قنابل ذرية.

لم يحصل **زيلارد** على أى تأييد عندما أخذ فكرته إلى **علماء الطبيعة البريطانيين، بل** وطرده **راذرفورد** من مكتبه شر طردة. وأخبره عالم أخر، **بأنه لن يجد فى إنجلترا من** يلتفت إلى مثل هذه الأفكار الخيالية -واقترح عليه الذهاب إلى روسيا.. !!

ولكن **زيلارد** تمسك بفكرته، وفى عام ١٩٣٤ تقدم بطلب تسجيل **لاختراع التفاعل** المتسلسل، ونظرًا لقراءته لروايات **ويلز**، فإنه لم يكن يرغب فى إذاعة سر اختراعه **خوفًا** من أن يستعمله الألمان، وهكذا غير فى أهدافه **بطريقة جعلت الأمور تختلط على المسئولين** فى إنجلترا. وفى عام ١٩٣٦ وبعد عدة محاولات فاشلة له **ولزملائه، تخلى عن الفكرة..** وعن السرية.

وفى عام ١٩٣٨ أثناء وجوده فى الولايات المتحدة، **علم أن عنصر اليورانيوم له** خواص قد تنجح فى توليد التفاعل المتسلسل، وهنا حاول **إقناع زملائه من الفيزيائيين** بالتوقف عن الحديث عن التفاعل المتسلسل مما قد يمنح **الألمان معلومات قيمة يستعملونها** فى صناعة قنبلة ذرية، ولكن عالم الفيزياء **الإيطالى أنريكو فيرمى Enrico Fermi لم** يأخذ الأمر بجدية لأنه كان يظن أن إمكانية التفاعل المتسلسل **مازالت خيالية، أما علماء** الطبيعة الآخرين مثل **فيلزبور**، فلم يقبلوا السرية فى العلم؛ **لأنها كانت ضد شفافيته.** وكان **بور** أيضًا مقتنعًا بإمكانية صناعة انفجار ذرى، وتردد **فيرمى وزيلارد فى نشر نتائج** تجاربهم التى توضح إمكانية التفاعل المتسلسل، ولكنهم **اضطروا للنشر السريع بعد أن نشر** مقال فى مجلة نتشر Nature فى نفس الموضوع.

واتصل **زيلارد بأينشتين**، أقنعه بأن يكتب خطابه المشهور **إلى روزفلت الذى أرسل فى** ١٢ أغسطس ١٩٣٢ يقول فيه: «سيدى، **إن أبحاثًا حديثة أرسلت لى من فيرمى وزيلارد** تجعلنى أعتقد أن عنصر اليورانيوم قد يتحول إلى مصدر مهم **للطاقة فى المستقبل القريب،** وأن هذه الظاهرة سوف تؤدى إلى صناعة قنابل»، وطلب **أينشتين من الرئيس عمل اتصال** مستمر بين الحكومة الأمريكية، ومجموع العلماء الذين يعملون **فى مجال التفاعل المتسلسل** فى أمريكا، وأن تخصص لهم **الاعتمادات اللازمة لسرعة الانتهاء من التجارب،** وفى عام ١٩٤٠ تحدث الرئيس **روزفلت إلى المؤتمر العلمى الأمريكى فى واشنطن -وكانت ألمانيا قد** قامت بغزو بلجيكا وهولندا- قائلاً لهم «إنه إذا لم يتمكن العلماء **فى العالم الحر من**

صناعة أسلحة للدفاع عن حريتهم، فإنهم سيفقدونها»، وأكد أن العلماء غير مسئولين عما سينتج عن صناعة القنبلة، وأعطاهم تبرئة (رئاسية) من نتائج أية أسلحة يساعدون فى صناعتها.

وفى نفس الوقت عقدت فى بريطانيا لجنة للنظر فى إمكانية صناعة قنابل التفاعل المسلسل، وفى عام ١٩٤٣ وصلت هذه اللجنة إلى إمكانية صناعة مثل هذه القنبلة من اليورانيوم، وفى ٩ أكتوبر ١٩٤٣، أخذ التقرير البريطانى إلى روزفلت، مما دفعه إلى البدء فى العملية، بعقد اجتماعات خاصة بها.

فى هذه الاجتماعات وضعت أسس مستقبل سياسة القنبلة، ووضعت تحت تصرف الرئيس تمامًا، وكما قال **ريتشارد رودس** Richard Rhodes، الذى أخذت من كتابه «صناعة القنبلة الذرية» كثيراً من المعلومات عن هذه القضية: «من هذه اللحظة كان لأي عالم أن يختار المساهمة أو عدم المساهمة فى بناء القنبلة الذرية (وهذه كانت اختياراته الوحيدة) وكان ثمن القرار، هو تسليم أية سلطة مقبلة بالموضوع لما أصبح فيما بعد دولة مستقلة، بسيادة منفصلة تمامًا عن الرأى العام، وتحت نفوذ شخص واحد فقط: هو رئيس الجمهورية»، وهكذا اتخذ قرار صناعة القنبلة الذرية بواسطة **روزفلت** وحده.

وبقى **زيلارد** فى شيكاغو بينما تمت صناعة القنبلة فى لوس ألاموس بنيوميكسيكو Los Alamos, New Mexico. فى مارس عام ١٩٤٥، بدأ **زيلارد** يشك فى حكمة إجراء تجارب القنبلة الذرية»، واستعمالها، فقد كان واضحًا أن الحرب ضد ألمانيا ستنتهى فى القريب العاجل، ومن هنا بدأ يسائل نفسه عن الفرصة فى الاستمرار فى تطوير صناعة القنبلة، وعما إذا لم تتوقف الحرب مع اليابان، وإمكانية استعمالها هناك.

كان **زيلارد** يعتقد أنه بالإعداد لتجربة القنبلة الذرية، فإن الولايات المتحدة تسير إلى تحطيم مكانتها التى احتلتها بين دول العالم، عندما تحصل الدول الأخرى على القنبلة الذرية، فإن تفوق الولايات المتحدة سيتهور ويبدأ سباقًا خطيراً للتسلح، وهكذا فكر **زيلارد** فى إنشاء هيئة عالمية تتحكم فى القنبلة الذرية بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومات **روزفلت** فى مايو ١٩٤٥، وقابل جيمس بيرنز James Byrnes، وزير خارجية ترومان، **زيلارد**. وقال **بيرنز** إن الولايات المتحدة قد صرفت بليونى دولار على القنبلة، وإن عدم اختبار القنبلة هو فى حقيقة الأمر اختيار غير وارد. وأضاف عاملاً آخر، وهو إن حيازة القنبلة الذرية سوف تجعل الروس أكثر ليونة وقابلية للآراء المختلفة. وهكذا جربت القنبلة بنجاح فى ١٥ يوليو ١٩٤٥.

من الممكن اعتبار القنبلة انتصاراً للهندسة، فقد شارك فى صناعتها إلى جانب العلماء العديد من المهندسين. كانت تكنولوجيا مدهشة ولكن من الداخل كانت نموذجًا ضخمًا لفكرة **زيلارد** ليس إلا.

قبل اختبار القنبلة وزع **زيلارد** على العلماء القائمين بالعمل فى صناعة القنبلة ورقة تقول: «إن الاكتشافات التى لا يعلمها جمهور شعب الولايات المتحدة، قد تؤثر على أسلوب المعيشة فى هذه الدولة فى المستقبل القريب»، وهاجم فى المذكرة فكرة استعمال القنبلة وقال: «إنه ليس هناك خطر من استعمال مثيلة لها ضد الولايات المتحدة»، وقال أيضًا «إن الدولة التى سوف تسجل السبق فى استعمال هذه القوى المستخرجة من الطبيعة سوف تتحمل مسئولية فتح الباب أمام فترة من الخراب لايتصورها العقل، ونحن الموقعون أدناه نرجو بكل احترام من سيادتكم أن تستعملوا سلطاتكم كقائد أعلى فى التأكد من أن الولايات المتحدة لن تستعمل القنبلة الذرية إلا بعد أن ترفض اليابان التسليم بالشروط المعلنة بالتفصيل لتسليمها».

وقع سبعة وستون عالمًا على العريضة، ولكنها لم تصل إطلاقًا إلى الرئيس.

كان **إدوارد تيلر** Edward Teller أحد من رفضوا التوقيع، وكتب **لزيلارد** يقول: «بادئ ذى بدء فأنا ليس لدى أى أمل فى راحة ضميرى. فإن الشىء الذى نصنعه مرعب لدرجة أنه لن تنقذ أرواحنا أى كمية من الاحتجاجات أو اللعب بالسياسة».

وألقيت القنبلة الذرية على هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥.

وهناك دروس يجب علينا أن نتعلمها من هذه القصة:

أولاً : لا توجد علاقة واضحة بين الأفكار وتطبيقها، أى بين العلم والتكنولوجيا. لقد كان بناء القنبلة الذرية مسئولية تكنولوجية، وكان تحقيقها مبنيًا على المعرفة العلمية، ولم يكن هناك ضمان من نجاح التجربة بالطريقة التى خطط لها، وكانت المسافة بين النظرية العلمية الأساسية، والتطبيق مسافة هائلة. كانت النظرية مبنية على أسس سليمة (التفاعل المسلسل) ولكن تطبيقها كان انتصاراً تكنولوجيًا ضخمًا لا علاقة له بالعلم، فهو لن يقدم لنا تفهمًا جديداً للعالم المحيط بنا.

والتركيز على التكنولوجيا، هنا، لا يعنى التقليل من قيمة وطبيعة العلم، وقد تتضح هذه المقولة فيما يتعلق بفشل الألمان فى صناعة القنبلة الذرية، فقد يكون **هايزنبرج** هو السبب فى هذا الفشل، فقد قال بعد الحرب: «إن هذا الفشل قد أعفى العلماء الألمان من الاضطرار للتساؤل حول أخلاقيات صناعة القنبلة». وقد ساعدهم على هذا **هتلر** نفسه الذى قرر بعد هزيمة ستالينجراد أن لا يستمر فى استثمار ما بقى من الميزانية المحدودة فى صناعة القنبلة وأن يركز على الصواريخ.

ثانيًا : إن قرار صناعة القنبلة كان قرارًا سياسيًا ولم يكن قرارًا علميًا، وقد يكون من المفيد أن نتصور مسيرة التاريخ لو لم يقترح **زيلارد** على **أينشتين** كتابة خطابه الشهير **لروزفلت**، والإجابة على هذا: أنه فى أغلب الظن لم تكن القنبلة لتصنع أثناء الحرب، كذلك لم تكن لتصنع بعد الحرب، لو لم تكن هناك حاجة إليها. وقد كتب **أوبنهايمر** يقول: «إن رجل العلم غير مسئول عن قوى الطبيعة، وإنما مسئوليته هى الكشف عن طريقة عمل هذه القوى، وقوانينها، وكيف يمكن تسخيرها لخدمة البشرية. أما تحديد جدوى صناعة قنبلة ذرية فلا يمكن أن يكون مسئولية العالم، فهذه مسئولية الشعب الأمريكى وممثليهم المختارين».

ويمثل تصرف **زيلارد** درسًا ثالثًا: فأحد أهم الواجبات المستخرجة من هذه القصة هى وجوب الشفافية، فقد كان من الواجب بعد الحرب إيضاح نتائج هذا الاكتشاف العلمى. نعم، لقد أكد **زيلارد** على أهمية السرية قبل الحرب، ولكن من الواضح أنه لم يكن من الممكن منع إذاعة هذه المعرفة تمامًا. فبشكل عام فإن مثل هذه الاكتشافات ستذاع، إن عاجلاً أو أجلاً.

وسوف يعرفها الآخرون. ولقد كان الغرض من السرية هو حماية الأمن القومى، ولكن بشكل عام، فإن إذاعة النتائج المختلفة للقنبلة كان من واجبات العلماء الأساسية.

تبقى نقطة أخرى لابد من ملاحظتها وهى تدل على الاستعداد العام لظلم العلم: إن من قتل فى هيروشيما من القنبلة الذرية وإشعاعاتها يبلغ حوالى ٢٠٠ ألف شخص فى حين مات ١٠٠ ألف شخص فى طوكيو قبل ذلك فى عام ١٩٤٥ ومثلهم فى درسدن، و١٠٠ مليون شخص فى حروب فى هذا القرن، نصفهم (٥٠ مليون) برصاص المسدسات والبنادق والقنابل العادية. ومات النصف الآخر فى معسكرات اعتقال وفى مجاعات صنعها الإنسان ولا يجرؤ أحد على ربط هذه الجرائم بالعلم. وبما أن العلماء مصدر للمعرفة فعليهم الإبلاغ عن النتائج المختلفة لهذه المعرفة، أما اتخاذ قرار معين أو قرار آخر فهو واجب سياسى يسأل عنه المسئولون.

ولكن، إذا كنا لا نلوم العلماء على إساءة تطبيق الوسائل العلمية، فهل نشكرهم على حسن الاستعمال؟ والإجابة على هذا فى نظرنا هى أن المعرفة فى حد ذاتها شىء جيد. فكل معرفة وتفهم لما حولنا هو شىء جميل وإيجابى، ويجب شكر العلم والعلماء عليه، خصوصًا لو أدت هذه التطبيقات إلى إيجابيات مثل صناعة الأنسولين أو توليد الطاقة.

ولكن، هل كل المعرفة جميلة ومحايدة بهذا المعنى؟ إن قصة العمل فى بحوث تحسين النسل Eugenics تثير بعض الأسئلة الصعبة:

فى عام ١٨٨٣ قدم **فرانسيس جالتون (قريب داروين)** كلمة Eugenics على أنها تعنى «تحسين النسل»، وكان مصدرها الإغريقى يعنى «أحسن منذ الولادة» أو «نبيل بالوراثة»، وعرف هذا البحث (بحث تحسين النسل) بأنه «علم تحسين السلالة البشرية بإعطاء السلالات الأفضل، أو أنواع الدماء المميزة فرصة أفضل للسيادة».

كان **جالتون** يعتقد أن العلم معادل للتقدم وغير قابل للفصل عنه، وأن البشر قابلين للتحسن، فإذا كان مولدو النباتات يحسنون سلالات النباتات، أليس من الممكن إنتاج أنواع متميزة من البشر باختيار الأزواج المناسبة خلال أجيال قليلة؟ كان الفرض العلمى خلف هذا التساؤل، هو أن أغلب الخواص البشرية موروثة.

كانت وجهة نظر **جالتون** مستمدة من إمكان تخطيط الانتقاء الطبيعى والتطور. يقول **جالتون**: «إن العمليات التطويرية هى فى حالة تغير مستمر، بعضها لما هو جيد والآخر للعكس، وإن واجبنا هو التدخل عند اللزوم بتشجيع التغيرات الجيدة، وإحباط التغيرات السيئة أو الحد منها». ولم تكن التغيرات البيولوجية، هى فقط الموروثة فى رأى **جالتون**، بل كان التشرد، وضعف العقل، والتخلف الذهنى والجنون أيضًا موروثين. بل إن **داروين** نفسه كان، حسب كلام **والاس**، متشائمًا بشأن مستقبل البشرية، فقد كان يظن أن هؤلاء الذين سينجحون فى السبق نحو الثراء، ليسوا هم بالطبيعة أفضل الناس أو أذكاهم. وكذلك فإن تناسل الطبقات الجاهلة أكثر من تناسل الطبقات المتعلمة.

وقد أيد **كارل بيرسون**، عالم الإحصاء المشهور من جامعة لندن، هذه الأقوال، كذلك أيدها بعض الفابيين Fabians أمثال **برنارد شو**، وبعض علماء النفس مثل **هافلوك إيليس** Havelock Ellis.

تأثر بهذه الأفكار أيضًا أمريكى يدعى **شارلز دافنبورت** Charles Davenport، وفى عام ١٩٠٤ أقنع **دافنبورت** مؤسسة كارنيجى Carnegie Foundation بإنشاء معامل (كولد سبرينج) لدراسة التطور البشرى، وزعم **دافنبورت** فى دراساته للسلالات البشرية، أن بعض الأجناس ضعيفة العقل بطبيعتها، وأن الأجناس تختلف عن بعضها البعض: فالزنوج متخلفون بيولوجيا، أما البولنديون فاعتبرهم مستقلين ومعتمدين على الذات وإن كانوا قبليين، والإيطاليين لديهم ميول للعنف الشخصى. وقد توقع للأمريكى -مع ورود دفعات المهاجرين- أن يكون أكثر سُمرة، أقل حجمًا، متقلبًا، مستعدًا لارتكاب الجرائم، والخطف، والاعتداء، والاغتصاب وممارسة السلوكيات الجنسية المنحطة. وكان يشجع تحجيم الأضرار بتحسين النسل بمنع قبول المهاجرين، لكى يحد من ضرر تلوث العناصر

الوراثية -التى كان يطلق عليها اسم Germ-Plasm- من الخارج، والتعامل مع العوامل السيئة فى الداخل بمحاولة منع من يعتبرهم سيئين تناسليًا.

كان **دافنبورت** يتبع فى الحقيقة سياسة تتبع مقولة انجليزية عمرها ٣٠٠ عام، تقول إنه ينبغى على السيد أن يهتم بتوجيه نشاطه التناسلى كما يهتم بجياده، حيث يتخذ من أجملها مصدراً للسلالة. أى أن التزاوج الإنسانى يصبح أكثر قيمة ودافعًا للتقدم، إذا عومل مثل التزاوج بين الجياد.

كان أحد نتائج انتشار تنظيم التناسل هو استعمال التعقيم. ويقدر أنه بين عامى ١٩٠٧ و١٩٢٨ عقم حوالى ٩٠٠٠ شخص فى الولايات المتحدة باعتبارهم ضعاف العقول. وفى قضية مشهورة عام ١٩٢٧، حكم القاضى **أوليفر وندل هولمز** Oliver Windel Holmes بصحة التعقيم بوسائله المختلفة بما فيها قطع قناة فالوب، وقال مقولة شهيرة هى إنه: «يكفى ثلاثة أجيال من المعتوهين».

فى عام ١٩٣٠ بدأ **هكسلى** Huxley **وهالدين** Haldane **وهوجين** Hogben **وجينينج** Jenning وغيرهم من البيولوجيين، ثورة ضد إدعاءات جماعات تحسين النسل، ولكن هذه الثورة قد جاءت متأخرة، فقد وصلت العملية إلى أرجاء مختلفة من أوروبا، فكما قال **بنو مولر هيلر** Benno Muller-Hill فى كتابه: العلم القاتل Murderous Science: «إن أيديولوجية الاشتراكية الوطنية (الفاشية) بسيطة جداً، فقد ادعوا أن الجنس البشرى يختلف بعضه عن بعض، بأن ما يجعل اليهودى يهودى والغجرى غجرى، وعدو المجتمع عدواً للمجتمع، والمختل عقليًا مختلاً عقليًا هو ما يجرى فى دمائهم (أى فى جيناتهم)، ومن الصعب إنكار أن هذا المفهوم قد نتج عن حركة تحسين النسل».

وفى عام ١٩٣٣ أصدر مجلس وزراء **هتلر** «قانون التعقيم لتحسين النسل»، وهو يجبر أى مصاب بأى مرض وراثى على قبول التعقيم.

قد يكون موقف العلماء الذين دافعوا عن تحسين النسل موقفًا شريفًا بالنسبة للعلم، فقد ادعوا الجهل بنتائج دفاعهم هذا، ولكنهم فى حقيقة الأمر كانوا مقصرين فى شرح إمكانية خطأ نظرياتهم للجمهور، وعلى العلماء واجب دراسة كل النتائج الاجتماعية لأعمالهم لزيادة التأكد من صحة نظرياتهم.

وليس للعلماء اتخاذ قرارات أخلاقية وحدهم، فلا حق لهم فى ذلك وليست لديهم المقدرة عليه.

وستواجه العلماء مشاكل اجتماعية وأخلاقية فيما يتعلق بالطاقة الذرية وبالبيئة، وبالتجارب الإكلينيكية وإجراء تجارب على الأجنة، وعليهم فى هذه المجالات

مسئولية تتجاوز مسئولية غيرهم من المواطنين؛ إذ عليهم إفادة الجمهور بأمانة بتفاصيل ما يعلمون.

ولهؤلاء الذين يشكون فى مقدرة الجمهور على اتخاذ القرار السليم، نورد مقولة توماس جيفرسون: «أنا لا أعلم مصدراً سليماً للعدل، إلا الناس أنفسهم. فإذا كنا نظن أنهم غير عارفين ببواطن الأمور فعلينا أن نوضح لهم الأمور».

وعلينا أن نتذكر مقولة الشاعر الفرنسى فاليرى Paul Valery: «إننا ندخل المستقبل من مؤخرته، فخيال اليوم هو تكنولوجيا الغد».

ولكن: إذا كان العلم غير طبيعى ويؤدى إلى سوء فهم من الجمهور، بل وأحياناً بعض العداء له، فما الذى يمكن عمله؟ ترجع أهمية السؤال، إلى أن العلم هو أفضل الطرق لتفهم العالم، فقد حقق توحيد قوانين الطبيعة وصناعة كيماويات جديدة أهدافاً مثيرة. ولدينا من الأدلة ما يقنعنا بأن الإنجازات المقبلة فى ميادين البيولوجيا سوف تكون لها نفس الإعجاز. ويبقى مع ذلك سوء الظن -رغم أن المجتمع العلمى قد أصبح الآن معتاداً على محاولة شرح مجالات عمله للجمهور- بعد أن تخلى العلماء عن فكرة "أن تبسيط العلوم عملية مثيرة للريبة". إن الأمل المنشود -طبعاً- هو أن تفهم الجمهور للعلم، سيؤدى إلى تفهم أكثر ومقدرة أصح على اتخاذ القرار فى مسائل مثل: البيئة، والهندسة الوراثية والقوى النووية وغيرها، من المواضيع المهمة. وهناك أيضاً إحساس بأن تفهم الجمهور للعلم سوف يجعله محبًا له، ولكن محاولة نشر العلم فشلت فى تأكيد خاصتين مهمتين له: الأولى هى ما لا يستطيعه العلم، أى المشاكل التى لن يستطيع العلم حلها، والثانية هى طبيعة العلم غير الطبيعية.

وعندما يتحدث فلسلاف هافين عن زعم العلم بأنه الحكم الوحيد القانونى لكل الحقائق، فإنه يضر بالعلم والحقيقة معًا. فقد نسى مقولة تولستوى بأن العلم لا يحدد لنا أسلوب معيشتنا. وأنه لا يساهم مساهمة فعالة فى حل المشاكل الأخلاقية، فهذه هى مهمة السياسيين والمحامين والفلاسفة، وفى النهاية المجتمع بأكمله، ولابد من أن نذكر هافيل وأمثاله بأن المعرفة تختلف عن التطبيق، وأن لوم العلم بسبب القنبلة الذرية أو التلوث الصناعى يمثل فشلاً في تفهم طبيعة اتخاذ القرارات التى تكون أساساً قرارات سياسية واجتماعية ولاتتعلق فقط بالاكتشافات العلمية، وعلى هذا فإن لوم العلم قد يكون مريحاً، ولكنه إضاعة للجهد فيما لا طائل وراءه.

صحيح أن العلم قد يكون مسئولاً عن بعض الإلحاد، ولكن الكثير من العلماء يملؤهم الإيمان، كما أن المقدرة على الإيمان بالغيبيات مازالت كبيرة عند كثير من الناس،

ويكفى لذلك متابعة ذلك الولع بالتنجيم. وقد تكون المعرفة العلمية غير مريحة ومقلقة، ولكن هذا القلق أفضل من الجهل. وإذا لم يكن باستطاعة العلم أن يعلمنا كيف نعيش فإنه قادر على تحقيق أهداف محددة. ومن العبث -طبعًا- ترك طريقة استعمال العلم فى أيدي العلماء، أو أى مجموعة أخرى من المتخصصين.

والسؤال :

لماذا لا يجب ترك طريقة استعمال العلم للعلماء والمتخصصين؟!

من المعتاد كثيراً التحدث عن العلم كـ «مجرد من القيم»، ويقصد بذلك عدة أشياء. من ذلك أن يقال أن العلم لا علاقة له بالقيم المعنوية فى بحث قضاياه. فهو لا يقول: «إن الأجدر أن تجرى الأمور على هذه الصورة»، بل ببساطة «هكذا تجرى الأمور». فما هو كائن، وما يجب أن يكون، يقال دائمًا أنهما ينتميان إلى نمطين مختلفين من التفكير، والعلم ينضوى تحت لواء الأول منهما.

إن هذا ما يقوم العلماء به أثناء عرضهم لأبحاثهم العلمية فى المجلات المحترمة، ولكنه ليس فيما يجرى فيما بينهم من أحاديث. «إنها بالتأكيد صحيحة»، هذا ما يصف به أحدهم معادلة جميلة رشيقة، استلهم بها، غالبًا قبل وقت طويل من تحقيقها معمليًا.

ومن الطبيعى ألا يكون شعور كهذا صحيحًا على الدوام، ولكنه شعور مؤكد من تجاربنا جميعًا بصورة تدعو للدهشة. لقد كان شعور **أينشتاين** بالنسبة لثقته فى نظرية النسبية حين تعرضت للنقد من قبل **ميلر**، وقد كتب وقتها لصديق: إننى لم أحمل هذه الإنتقادات محمل الجد على الإطلاق. وقد أثبتت الأيام أن **أينشتاين** كان على حق فى ثقته، (رغم أن أحداً لايعلم أين وجه الخطأ فى انتقادات **ميلر**). هذه القصة ذات المغزى لاتتفق بالمرة مع منطق انعدام القيم للعلم.

المعنى الثانى لوصف العلم كمجرد من القيم هو أن وصف العالم الذى يعرضه ليس فيه مجال لسرد قيم معنوية. فالحديث العلمى يتعلق بعمليات فيزيائية تتضمن تبادلات للطاقة، ولغته وصفية تتعلق بكميات المادة والحركة، وليست تقييمية تقيم الجمال والأخلاقيات.

إن الأمور تسير على نحو معين، وأية إشارة لقيمة معنوية أو مغزى معين تستبعد عن قصد. إنها منهجية **جاليليو وجون لوك**؛ تركيز الفكر على الخواص الأساسية للكميات المقاسة، وتجاهل القيم الثانوية التى يضعها الإنسان. وكإستراتيجية بحثية تركز على الأهداف قابلة التحقيق، تعتبر ناجحة تمامًا. ولكن الخطأ كل الخطأ هو فى اعتبار هذا المنهج القائم على تراكم المعلومات التجريبية هو المنهج الوحيد للوصول للحقيقة بمعناها

الشامل. فمنهج العلم التجريبى ليس شاملاً لعلم الوجود. إن مسار مقذوف لن يتغير سواء أكان طلقة نارية أو حجراً، ولكن ذلك لا يعنى أن وصف نيوتن يصلح لتفسير كل ما يحدث من وقائع.

فكون المغزى والقيم ليس لهما مكان فى العلم التجريبى لاينفى وجودهما البتة. فمن يختار أن يغلق عينيه تمامًا لايحق له أن ينكر حقيقة حاسة البصر، إلا بقدر حق علماء القرن السابع عشر فى إنكارهم لجبال القمر، مع رفضهم للنظر فى تلسكوب جاليليو.

وأكثر من ذلك، فإن اكتشاف النظرية الكمية قد بين أن العالم دون الذرى، والخصائص الأولية المصاحبة لجسيماته، لا يمكن أن تبحث بنفس الموضوعية المطلقة والحيادية الخالصة طبقًا لما يفترض فى العلم التجريبى. إن الجدل محتدم حول مدى تأثير الملاحظ على ما يشاهد فى ملاحظاته عندما يقوم بعملية القياس، على أنه يوجد افتراض عام بوجود نوع من الحقيقة تعتمد على أسلوب القياس، حتى فى المجال المحدود للعلم.

وإذا كانت القيم المعنوية ليست لها مجالاً فى لغة العلم، فإن لها مجالاً لاينكر فى الأسلوب العلمى ذاته، فالنظرية توضع لتحكم عدداً لانهائيًا من الحوادث، بينما لا تجرى التجربة إلا على عدد محدود منها.

وتطبيقيًا لايمثل ذلك عقبة كؤودا على التفكير العلمى، حيث يحاول العلماء جاهدين تغطية كل أوجه الاحتمالات. على العكس تمامًا، تتمثل المشكلة الحقيقية فى استخلاص المبادئ البسيطة من هذا الكم من الاحتمالات. فالمعايير التى بها تقيم النظريات الفيزيقية تمهيداً لقبولها هى البساطة والسلاسة، ذلك أن التعقد والافتعال يعتبران سقطتان لا يغتفران فى دنيا العلم. لقد تعلم الفيزيائيون أن النظريات الناجحة حقًا تتسم دائمًا بكونها معبر عنها فى معادلات ذات صيغ رياضية «جميلة». إن ثلاثة قرون من البحث فى مجال العلم تؤيد هذا الرأى لدرجة أنه فى هذا البحث الدؤوب عن الجمال فى المعادلات الرياضية ما هو أكثر من إحساس بالجمال.

إن سبب الاعتقاد بالعثور على أفضل تفسير للظواهر الفيزيائية بهذه الطريقة يأتى من تجربتنا بأن مثل هذه النظريات لا تفتأ تبدى بها ثراء يتجاوز الظاهرة التى كانت مناط البحث. ففى دنيا العلم، الجمال هو الخير، لأنه أثبت أنه الأكثر عطاء. إن بحث ديراك طوال حياته عن أجمل المعادلات لهو دليل على ذلك، ومن قبله أينشتين فى بحثه لثمان سنوات على هذا الوجه لاكتشاف النظرية النسبية العامة.

هذا العطاء اللامحدود يعنى ضمنًا أن النظرية العلمية تهدف أمراً ما، أن هذه المعادلات الجميلة تصف بالفعل أحد خصائص الحقيقة. إن وجودها ينتمى إلى مظهر آخر

للواقع العلمى، يحمل فى طياته قيمة مهمة، متمثلة فى الشعور بالرضا العميق عما يكشف عنه البحث العلمى من هياكل للعالم الفيزيائى. هنا تكمن الجائزة الحقيقية لما يبذل من عناء وإحباط لازمين لأى بحث علمى، شأنه فى ذلك شأن أى نشاط جاد مثمر. لم يعد الكون، من خلال بشريتنا، واعيًا بذاته، بل إنه ليتهلل فرحًا بهذا الوعى.

إن ممارسة العلم تعتمد على أخلاقيات شائعة فى المجتمع العلمى، الأمانة فى عرض النتائج، واحترام آراء الآخرين، وإعطاء كل ذى حق حقه من الباحثين الآخرين، ونشر الأبحاث لتكون تحت إمرة كافة الزملاء.

وعلى الرغم من أن كافة العلميين ليسوا أنقى من النقاء، فإن حالات الغش والتصرفات اللا أخلاقية هى من الندرة بمكان، ولذا فإنها تمثل صدمة عنيفة عند اكتشافها. إن من عادة رجال العلم ألا يمحون ما على سبوراتهم عند العودة للمنزل، بل يتركون أفكارهم كما هى لحين عودتهم، واثقين من أن أحداً لن يفكر فى اقتناصها..

إننا بحاجة إلى النظر إلى ما فى الحقيقة من ثراء برؤية متعددة الألوان. فبمجرد أن نفتح أكثر من عين علمية واحدة، سوف نرى عالمًا مليئًا بالقيم. إن العالم بإمكانه أن يصف الذبذبات الصوتية من حيث خصائصها الفيزيقية، واستجابة الأعصاب السمعية لها. وما أن ينتهى من ذلك، حتى ينضب معينه كعالم فيزيقى. ولكنه كإنسان، لن يكون مقتنعًا بأنه لمس أى جانب من جوانب روعة الموسيقى.

إن هذا الجانب محتاج لنوع آخر من المعايشة، لكم يبدو مقيتًا أن توصف الموسيقى بأنها مجرد تذبذبات فرضت على جزيئات الهواء الساكن. فالعديد من العلماء يشعرون بميل غريزى تجاه الأنواع المختلفة من الموسيقى، فهل ما تثيره الموسيقى من مشاعر عميقة تستحق التجاهل كمجرد نتاج ثانوى؟ هل واقع لوحة لرامبرانت أنها مجرد لطخات من صبغات كيميائية؟ إنه من مجافاة المنطق مثل هذا القول.

يا لها من نظرة قاصرة غير مقنعة تلك التى يتبناها إنسان إذا ما خلط بين المنهج التجريبى الذى وضعه جاليليو ولوك، وبين حقيقة وجود الكون. إن هناك سرًا دفينًا وراء لقاءاتنا البصرية والسمعية مع الجمال، إن معايشتنا تعتمد على قيود محددة لاستجاباتنا لمثيرات، فنحن لا نرى من الموجات الكهرومغناطيسية إلا ما هو فى نطاق الضوء المرئى، ولا نسمع من الصوت إلا مدى محدوداً من الترددات. فنافذة إدراكنا جد ضيقة بالنسبة للمحسوسات، ولكنها من الاتساع لكى تدخل الحقيقة بأكملها فى عقولنا.

ومما يذكر، من غير المقبول، وأيضًا من غير المعقول تنحية إحاسيسنا الجمالية جانبًا باعتبارها مجرد نتاج ثانوى لتعقد شبكة التوصيلات لخلايانا العصبية. إن شيئًا حقيقيًا

نحس به. فكما أن إدراكنا العلمى قادر على استيعاب الفضاء الكونى الواسع والعالم الكمى المتناهى فى الصغر، فإنه من الواضح أننا نملك قدرة غير عادية للوصول للحقيقة، وإنه فى ذلك فقط يكمن الإحساس العميق بالرضا.

إن عالمًا أجرد من القيم هو عالم لن يستوعب حتى العلم ذاته. إن أوضاعه المجردة لن تحتوى على الشخصية الإنسانية التى يوكل إليها المعرفة العلمية. يقول رجل الدين **لانجدون جيلكى** Langdon Giley:

«فى نظرة المادية العلمية للعالم، يحجم الشخص ذو المعرفة إلى شىء يعرف، والوعى إلى علم الأعصاب، والنظام الكونى إلى جزيئات خامدة، كلها دون العقل التنظيمى للعلماء، وعبقرية علماء الأعصاب، وإبداع ذوى المعرفة، والذين بالصدفة هم من يقوم بهذا التحجيم».

ويقول فى معرض آخر: «ليس كل ما نعرف علما، وإلا لما وجدت فرصة للعلم. إن الاكتشافات العلمية هى نتاج فعل أشخاص، يمكن للحواسب أن تساعدهم، ولكن لن يمكن أن يوكل أمر المعرفة لها. لا يمكن للمرء أن يفصل الشخصية عن القدرة على التقييم، هذه العملية الدقيقة التى هى جوهر إبداع النظريات العلمية».

من المرفوض القول بإن معطيات العلم الرائعة هى حصيلة ما فرضه العلماء خلال هذا الدفق من التجارب والاختبارات. إن فكرة **كانت**، والتى تذهب إلى أن الأشياء فى حد ذاتها لا يمكن إدراك جوهرها، ولكن حقيقتها ترشح خلال إدراكنا، لتشكل بتوقعاتنا المسبقة، هى فكرة مناقضة للواقع على طول الخط. فهى تعنى ضمنا أن الحقائق العلمية ذات طبيعة مرنة، يمكن تشكيلها وفقًا لما يتراءى لخيالاتنا.

إن معايشة العلماء للمادة قد بينت أنها على العكس من ذلك تمامًا. لقد أثبتت الحقائق العلمية أنها صعبة المراس لأقصى حد، كثيراً ما تنتهى إلى حقائق تختلف تمامًا مع ما توقعناه منها، وتتحدى بديهياتنا لدرجة أنها تجبرنا على تعديلها بين الحين والآخر.

فلنفكر قليلاً فى النظرية الكمية، أو فى نظرية الكواركات القابعة بباطن النواة ترفض الخروج مهما كانت مستويات الطاقة التى تمطر بها. لم يتصور أحد أن العالم الفيزيقى يكون على هذا النحو. من هذا المنطلق يأتى مفهوم الاكتشاف، والذى هو محور البحث العلمى. ونحن بالطبع لا نستوعب الحقيقة بأكملها -فنحن قد اعترفنا بأن التقريبية وليس الحقائق القاطعة، هى أقصى ما يمكن أن يدعيه البحث العلمى- ولكننا نحصل على رؤية جزئية ولكنها ملائمة تمامًا لما تكون عليه الأشياء. وبطريقة تمثيلية، فإن معايشتنا للجمال

ليست إسقاطًا على عالم من الأعصاب، بل هى تفاعل حقيقى مع عنصر من عناصر الحقيقة.

ينطبق نفس القول على مجال آخر من مجالات التقاء الإنسان بالقيم المعنوية، وهو الحدس الأخلاقى. هنا يبدو الأمر أننا بصدد مجال مختلف فى أساسه وخصائصه عن المجال العلمى. فالمؤكد أن الحب أفضل من الكراهية، وأن الصدق أفضل من الكذب، وأن تعذيب الأطفال أمر شرير.

هناك من يردون على ذلك بالإشارة إلى التأثير الحضارى على المعانى الأخلاقية، فيضربون مثلاً بالقنابل الإك Ik فى أوغندا، حيث تسود روح الكراهية للغير على روح المحبة، ويقولون أن الأمر سيان فى المضمار العلمى، ويضربون مثلاً بقبائل الأنزاد Anzade التى ترى أن موت دجاجة من طعام معين ليس نتيجة إعطائها مادة سامة، بل لفعل سحر معين. وهم يتسائلون: من نحن حتى نقوم حضارة للإك أو للأنزاد؟

من الممكن النهوض بكلا الاثنين، فعلم الكيمياء البيولوجية تبين أكثر مما تعطى حضارة الأنزاد، ولدينا كل الحق فى تفاصيلها فى تفسير تأثير المادة المعطاة. إن سؤال الأقران ممن يعتنقون الحضارة الغربية عما يفعلون حينما يمرضون، هل الأمر سيان لديهم أن يراجعوا طبيبًا أم ساحرًا؟ الإجابة بالقطع لا.

ويمكن أن نتعرف على التأثير الحضارى على حكمنا على القيم دون الشعور بأننا عبيد لهذه التأثيرات لدرجة عدم إمكان التخلص من قيودها، وأنه لا أساس للتمييز حول الحكم الذى يتخذ. والاعتقاد القائم أن هناك أساسًا دفاعيًا لافتراض أن الانزاد مخطئون فيما يتعلق بالمادة السامة، كما أن هناك أساسًا دفاعيًا لصالح المبدأ الأخلاقى أن الإك مخطئون فى رفض الغرباء.

ودون الإرتباط بالاعتقاد بأن الآخرين يرون الأمر بطريقتهم وأننا نراه بطريقتنا، نجد أنه لا شىء يقال بعد ذلك. إن الإك مخطئون أخلاقيًا، وإن وضعهم الخاص فى حد ذاته (والذى جعل لهم شهرة فى العالم الغربى) هو نتيجة انحرافهم عن تقبل ذلك المعنى الأخلاقى.

إن تعذيب الأطفال قد يكون اتفاق عارض بين أفراد المجتمع. ومع ذلك فإن الرؤية الحقة للأمر، تقتضى الإعتراف بوجود مجتمعات قد مارست صور التعذيب، وبعضًا منها قد مورس باسم الدين، مثل: محاكم التفتيش.

لقد أفسدت الحضارة القيم الأخلاقية لبعض المجتمعات، وعليه فإن رفضنا للتعذيب يجعلنا أعلى منهم أخلاقيًا. إن المسألة ليست لامبالاة، أو مجرد اتفاق، حول سلوكنا تجاه التعذيب. حتى حينما ارتكبت أخطاء أخلاقية، فكثيرًا ما كان ارتكابها مقصودًا به نهاية أفضل لضحاياها.

فاللجوء إلى الاضطهاد الديني الذي انتشر في عهد الإصلاح الديني كان تحت الاعتقاد بأن المعاناة في الدنيا مهما كانت قسوتها أرحم من عذاب الآخرة. وبالتالي فهو رحمة لغير المؤمنين وهذا الرأي مؤسس على فهم خاطئ للذات العلية ولفكرة العقاب في الآخرة. على العموم، إننا على حق حين ننظر لرفض التعذيب (أو الرق كمثال آخر) يمثل تقدمًا أخلاقيًا، وليس مجرد تغيير في نمط اجتماعي.

وإذا كانت نظرية التكوين الاجتماعي للقيم غير ناجحة، فربما يمكن استبدالها بحيلة أكثر حبكة من التحجيم البيولوجي. إن هناك من يقترح أن إدراك الإنسان للقيم الجمالية والأخلاقية يمكن تفسيرها بصياغة علمية. إن ما نتصوره من ألفة مع الطبيعة ما هو إلا استجابات مبرمجة داخل الجينات، وهي ليست إلا إستراتيجيات مقنعة للصراع من أجل البقاء. وإن أصلها ليس هو ما تكون عليه الأمور، بل كما حدده التاريخ، فهي ترسبات في الطبيعة البشرية كآثار للتاريخ التطوري في ذلك الصراع. هكذا يدور منطق البيولوجيا الاجتماعية في أقوى تعبير له.

إن من يعتنق فكرة يراها تفسر كافة المواقف يصعب دائمًا النقاش معه، حيث يكون على استعداد لطحن أي موضوع في طاحونته المذهبية. فمن الشائع صعوبة النقاش مع أتباع **فرويد**، فهم مستعدون إلى تقديم تفاسير لأي اعتراض لك.

نفس الصعوبة تواجه مع من يعطى التطور إمكانيات كلية، فإذا كان التطور تفسيرًا لكل ما هو كائن، فكل شيء بالتالي يخضع لتفسير تطوري، بمعنى أنه لابد أن تكون له قيمة في الصراع من أجل البقاء. هذه الحلقة الدائرية من الجدل تقنع فقط المعتقدين بصحته. ولكن بالنسبة لغير المرتبطين به، توجد صعوبة بالغة في الاقتناع بفكرة البيولوجيا الاجتماعية.

أولاً : هناك تساؤل حول ما إذا كان لدينا أي سبب للاعتقاد بأن هناك جينات لكافة أنواع السلوك، مثلاً، جين لكراهية الأغراب، وجين لتذوق الموسيقى. فمع ما نراه من غموض الإدراك والدوافع الإنسانية، نشك في أن هذا صحيحًا. فزرقة العينين شيء، والتعبير عن نبوغ فني شيء آخر تمامًا. فعمليات التشريح الغريبة وغير المستساغة لمخ **لينين** و**أينشتين** لم تعط أية نتيجة كائنًا ما كانت. طبعًا، إن ذاتنا مختزنة

بأشكال مختلفة فى تكويناتنا الفيزيائية، وهى بالتالى مختزنة بطرق مختلفة فى الجينات الوراثية، ولكن الواضح أن هناك مجالاً واسعًا لاحتمالات كثيرة للتطور الحضارى والأخلاقى، فنحن لسنا من قريب أو بعيد روبوتات جينية.

ثانيًا : إن الموضوعات موضع التفسر هى ببساطة لاتقبل التقييم بناء على قيم تطورية فقط، فأكثر الناس غلوًا فى اعتناق هذا المبدأ هم فقط الذين يقبلون فكرة أن فهم العالم دون الذرى العجيب عن طريق النظرية الكمية البعيدة تمام البعد عن أية تجربة حياتية. هو نتاج ثانوى لصراع أجدادنا من أجل البقاء.

لو أن صراع البقاء هو ما يوحى لنا بالأحاسيس، فلماذا نحس جمالاً فى أماكن موحشة مثل الصحارى؟ إن سؤالاً عويصًا يقابل أنصار البيولوجية الاجتماعية هو المتعلق بالإيثار على النفس، أو التضحية بالنفس من أجل الغير، والتى نلمسها فى كافة النظم الأخلاقية. لقد كان ج. **هالدين** J.Haldane محقًا من ناحية حساب الجينات، حين قال أنه على استعداد للتضحية بنفسه من أجل أخوين له، أو ثمانية أبناء عم. ولكنا قد نفترض طبقًا لذلك أنه على استعداد للتضحية بنفسه من أجل عدد كبير من الأشخاص الغرباء عنه تمامًا. ترى لو أنه كان فى منزل شبت فيه النيران، أتراه كان سيسأل كل فرد عن مدي قرابته له ليحدد أيهم أولى بتضحيته؟ من غير المحتمل حدوث ذلك، فالإلتزامات الخلقية أكبر بمراحل من إستراتيجيات جينية من أجل البقاء.

وقد اتخذ **ريتشارد دواكنز** منحى آخر فى سبيله لتأييد التحجيم الجينى، فهو يقترح وحدات حاملة للقيم، أسماها ميمات Memes، تنتشر فى تنافس فى المجتمعات البشرية، وفى النفس البشرية. ها هو وتر آخر يشد فى قوس الداروينية الحديثة. ورغم ما فى ذلك من مجاز مسل، إلا أنه لايحمل قيمة ما فى وصف تطور الحضارات الإنسانية، اللهم إلا فى أحاديث غاية فى التبسيط. ولنر مدى الفكاهة فى قول مثل «إن ميمات **سقراط وليوناردو وكوبرنيكس وماركونى** لاتزال قوية».

إن المشكلة فى النظريات التحجيمية هى احتواؤها على عناصر هدمها، فلو أننا آلات جينية أو ميمية، لكان ذلك تهديداً للمنطق الإنسانى ذاته. فلو أن أنصار البيولوجيا الاجتماعية يريدون أن يضمنوا لأنفسهم موضعًا مستقراً. فإن عليهم البحث عن مبدأ ضمنى لإنقاذهم، وإلا فإنهم سوف يكتسحون بعملية التحجيم بالضبط كما يحدث للنظم التى يريدون اكتساحها. فلو أن منطقهم طبق إلى آخر مداه، لتبين أنه يؤدى إلى التدمير. إن نتاج العلم سوف يثبت أنه محدد بالجينات كمثل تحديده بالقيم.

ليس هناك وصف للحقيقة يعجز عن تبين أننا نعيش فى عالم ملئ بالقيم المعنوية. إن الجمال المنطقى الذى يكتشفه العلم فى هيكل الكون، والشعور بالعجب الذى أحسه العلماء حين يصلون لاكتشافاتهم، هو جزء من ذلك الوصف. إن العلم المحتوى كل كواركات وجلونات وإلكترونات هو أيضًا علم يحمل معان عميقة للجمال، وإن الساحة التى نمارس فيها تصرفاتنا بناء على هذه القيم هو جزء من معرفتنا للحقيقة. قد يختار المنهج العلمى أن يتجاهل هذا الجانب لصالح أسلوبه الرسمى فى البحث، ولكن ذلك لا يجب أن يكون ترسيخًا للافتقار فى الوصف الكامل للوجود. سوف يظل هناك السر وراء الحقيقة متعددة الطبقات التى نواجهها، ذلك العالم الذى هو فى الوقت نفسه منتظم، جميل، وأخلاقى. ما الذى يجمعه معا؟ الجواب المحتمل والمناسب عقليًا هو ما يقدمه لنا اعتقادنا فى الخالق. فالحقيقة متعددة الطبقات لأنها من صنع الخالق. فوراء العلم المنتظر للكون تقدير الخالق، ووراء معايشة الإنسان للاجمال إبداع الخالق، ووراء الإحساس بالخير والشر حكمة الخالق. إن النظرية الحقة لكل شىء، هى الإيمان بالله.

تأسيسًا على ما جاء فى الحديث السابق، نقول:

(١) العلم فى ذاته بما يتضمنه من مفاهيم وحقائق واستنتاجات، لا يمكن نعته بأنه علم أخلاقى أو علم لا أخلاقى، وإنما يمكن وصف تطبيقات العلم بأنها أخلاقية أو لا أخلاقية، ولذلك يجب على العلماء أن يتعاملوا مع تطبيقات العلم بشفافية مطلقة، ويوضحوا إمكانية استخدام تلك التطبيقات فى الخير والشر، وفى السلم والحرب، وفى التعمير والتدمير، . . إلخ، على السواء. حقيقة، إن قرار إستخدام تطبيقات العلم يخرج بعيداً عن نطاق وحدود مسئوليات العلماء، إذ إن هذا القرار مسئولية صريحة ومباشرة للدولة. ومن هنا تظهر أهمية وضوح الرؤية بالنسبة لتطبيقات العلم، لتكون واضحة تمامًا أمام العيان، وبذلك يمكن للناس أن يقولوا كلمتهم فى هذا الشأن. وفى هذه الحالة، يجب أن تعمل المدرسة وغيرها من مؤسسات الإعلام بقوة من أجل توضيح أهمية أن ينحاز تفكير الناس لتطبيقات العلم الأخلاقى، وأن يرفض الناس تطبيقات العلم اللا أخلاقى.

(٢) إن تطبيقات العلم اللا أخلاقى قد تكون جذابة أحيانًا، وقد تكون لها مردودات مادية عالية أحيانًا أخرى، فى الوقت الحاضر، ولكن ذلك لا يكون له جدوى تذكر، أو أهمية كبرى، إذا قورنت بتائجها السلبية على المدى البعيد. ولذلك، يجب على التعليم والمؤسسات التربوية الأخرى أن توجه تفكير الناس إلى خطورة التكالب على مكاسب قريبة غير مضمونة العواقب، وكذا خطورة الإندافع نحو غايات قريبة تبدو

بهيجة، ولكنها تجر إلى عواقب وخيمة لا يعلم غير الله عواقبها فى المستقبل. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة لا تبالى بكل التحذيرات السابقة، بسبب ظروفهم المادية المتدنية التى تدفعهم دفعًا شديداً لإلغاء تفكيرهم والجرى لتحقيق مكاسب مباشرة وسريعة من تطبيقات العلم اللا أخلاقى، فمن المهم جداً أن لا تتقاعس المدرسة عن دورها، وأن تعمل بدأب واجتهاد وصبر من أجل تأكيد خطورة العلم اللا أخلاقى، ومن أجل تفعيل دور التفكير الذى ينحاز للعلم الأخلاقى.

(٣) على الرغم من أن قضية العلاقة بين القيم الدينية والقيم العلمية قضية صعبة وشائكة، بحيث بات من الصعب بمكانة وضع إطار عام وشامل لأبعاد تلك القضية، فإن التفكير وحده ودون غيره يحدد نظرتنا تجاه الطبيعة. بمعنى؛ يساعدنا التفكير على تحديد تصورنا للطبيعة، أهى عالم من السحر، ممتلئًا بالحوريات والجنيات، أم أنها مجرد ستارة خلفية للدراما البشرية. وفى ضوء هذه النظرة التفكيرية، يمكننا التعامل مع العالم الطبيعى بصورة إنسانية، دون استغلال أهوج لمصادره وإمكاناته، وأيضًا دون إقحام لفكرة سيادة قيم بعينها على قيم أخرى، وبذلك يدرك الإنسان أن الدين ليس البديل الطبيعى للعلم، وأن العلم لن يحل أبداً محل الدين مهما كانت الظروف وتداعيات المواقف.

(٤) على أساس التفكير الإنسانى فى قضية العلم الأخلاقى والعلم اللا أخلاقى، يجب أن يدرك الفرد أنه كإنسان له خصائص ذات أهمية ليس لها مثيل فى غيره من المخلوقات. فبالإضافة للوعى بالذات، فإننا مخلوقات لها قيم معنوية. وأيضًا، يدرك الفرد إن لديه واجبات أخلاقية تجاه نفسه، وتجاه الآخرين، وتجاه البيئة من حوله، على أن تنطلق تعاملاته من مفهوم الشراكة الكاملة من منظور الاحترام الكامل، والمساواة فى الحقوق المعنوية. ويستوجب تحقيق ما تقدم، أن يتبع الإنسان أسلوبًا تفكيريًا يؤكد أهمية الأخذ بمنهجية مستقرة ومستمرة للحياة، تحت مظلة مجموعة من المفاهيم النبيلة، مثل: العدالة والسلم وسلامة المخلوقات، بشرط ألا يقتصر تطبيق هذه المفاهيم على الموجودات القائمة بالفعل، بل يجب أن تنسحب أيضًا على الموجودات التى يحتمل ظهورها فى الأجيال القادمة.

(٥) من السهل أن ننادى بضرورة أن يعيش الإنسان بسيطًا كى يعطى الفرصة لغيره ليعيش ببساطة أيضًا، ولكن من الصعوبة بمكان تطبيق هذا النداء عمليًا، بسبب تعقد جوانب الحياة وتشابكها. ونتيجة لذلك، بات الإنسان يعيش فى قلق وهم كبيرين، وأصبح يعانى من معضلات وصعوبات مادية ومعنوية، وخاصة فى ظل التطبيقات المؤسفة

للعلم اللا أخلاقي. ومن هنا تظهر أهمية تفكير الإنسان، إذ عن طريقه يستطيع فهم الدروس المستفادة من عجائب، بل وغموض الحياة والطبيعة، على السواء. وأيضًا من خلال التفكير، يدرك الإنسان جدوى وجود القواعد التنظيمية لاستخدام العلم، بما يضمن ألا تكون معاناة الإنسان إلا بأسباب مبررة تمامًا، وفي أضيق حدود ممكنة.

(٦) ترجع زيادة المشكلات وتفاقمها، بدرجة كبيرة إلى الزيادة المطردة في أعداد الجنس البشري، إذ من خلال الإنفجار السكاني يزداد التلوث، وتقل فرص العمل، وتكثر الممارسات غير الأخلاقية، . . إلخ. وبدلاً من أن يكون دور العلم إيجابيًا في حل تلك المشكلات، نجد أن العلم اللا أخلاقي يواكبها، وقد يعضدها، وقد يكون من الأسباب المباشرة لتكثيفها وتفعيلها في مجالات جديدة غير مسبوقة. وهنا يظهر الدور الحيوي للتفكير، إذ عن طريقه يصدر الإنسان أمرًا لنفسه بكبح إنتاج الأطفال وتنظيم النسل، من أجل الوصول إلى درجة من الرخاء وتحقيق مستوى اجتماعي مقبول.

(٧) حيث أن الأرض لا تماثل في الواقع نظامًا بيولوجيًا بعينه، ولا هي بآلة صماء، فهي تعتبر كائنًا ذاتي التنظيم، مع مراعاة أن الحكمة تقتضي عدم إعتمادنا على الماضي، ونطمئن إلى أن كافة المشاكل البيئية ستجد طريقًا ذاتيًا للحل. ومن هنا، يوضح التفكير أن علينا ألا ننسى دور العامل الإنساني في مقابلة المشاكل البيئية، حتى لاتسهم في تخريب الأرض، وفي تدمير الإنسان والمجتمع على السواء. إن تحقيق الهدف السابق يلفت إنتباه الإنسان لمفهوم أبعاد النظام التوازني شبه المنظم للأرض، الذي يتسم بالتعقد والحيوية آنيًا، وبذلك يدرك الإنسان أن المخزون من الثروة المعدنية -على سبيل المثال- لن يستمر للأبد، ولذلك لا يجب ترك الأمور على عواهنها. إن التفكير هو سبيل الإنسان الوحيد ليعرف أن التصورات المغرقة في التفاؤل ليست أقل من المغرقة في التشاؤم في خطورتها.

(٨) يرى البعض أن ما تحقق من اكتشافات -سواء منها ما تعلق بالطاقة النووية أو بالهندسة الوراثية أو تغير في طريقة الزراعة- هي أفضل شيء تحقق إلى الآن، بينما يرى البعض أنه كارثة على البشرية.

إن هذا الجدل الدائر بين قطبين متباعدين لن يفيدنا في إيجاد مخرج. فالقضية أعقد بكثير من أن تعالج بهذا التبسيط في التحليل. ففي الغالب يوجد لكل جانب مواطن قوته وضعفه، وهو ما يجب تقديره بأكبر قدر من الدقة والعناية، وذلك ما يساعد التفكير على فهم أبعاده وجوانبه، عن طريق الحوار المتوازن على المستويين: الفردي والجمعي.

على أن مجتمعاتنا غير مؤهلة لإقامة حوار على هذا الشكل المتوازن. فوسائل الإعلام تنتهج أسلوب الإثارة للاتجاه الذي يأتى منه الريح. فإذا كانت المحطات النووية هى الرائجة، قدم التلفاز عضواً بارزاً من مفاعل نووى مقابل أحد أنصار السلام الأخضر، بدلاً من إقامة حوار حول دائرة مستديرة بين أقران متكافئين.

وقد وجه الفيلسوف الأخلاقى **الاسدير ماكإنتير** الانتباه إلى أن افتقاد قواعد أخلاقية فى الحوار فى المجتمعات المعاصرة قد أحال بحث القضايا إلى مجرد تنابذ بالاراء الشخصية. فإذا لم توجد قواعد لعرض الآراء بموضوعية، فإن السبيل البديل هو رفع الصوت ليعلو على الآخرين. ويؤدى ذلك إلى ترك الأمور إلى جماعات الضغط التى تمثل مصالح خاصة. وهذا ليس ظاهرة صحية أو بناءة فى سبيل الوصول إلى قرارات تتسم بالحكمة، والقيام بأعمال ذات أهمية، إذا كنا جادين فى الحفاظ على الطبيعة.

(٩) فى مضمار النقاش المسئول والموضوعى، للعلم والعلماء دور لا يمكن الاستغناء عنه. ويبدو ذلك كمثل تعيين مجرم عتيد كشرطى، أو مجنون بإشعال الحرائق فى فرقة للإطفاء. ويعتبر البعض العلم العدو الأول للبيئة. أليس هو الذى أتاح باكتشافاته واختراعاته التكنولوجية تدخل الإنسان بهذا الشكل المدمر فى البيئة؟

وقد تسبب هذا الشك واسع النطاق فى رفض بعض البرامج المعقولة لمواجهة بعض المشاكل. فالقصة الحقيقية أكثر تعقيداً وأقل كآبة مما يراه النقاد. هناك بالطبع أخطار، وبداية الحكمة فى وضع القواعد الأخلاقية لاستخدام الاكتشافات العلمية هو التعرف على وجه التضارب فيها. فهى قابلة للتطبيق فى الخير كما فى الشر. فمن الطبيعى أن يخشى الأخطار المتوقعة من الهندسة الوراثية، ولكن لابد من الترحيب بشفاء الأمراض الخاصة بالتخلف العقلى عن طريقها.

إن هذا القول لا يعنى أن العلماء على الحياد من هذا الجدل، أو أنهم محررون من القيود الأخلاقية فى استخدام الاكتشافات العلمية، فالخبراء هم أقدر من يتعرف على الآثار المحتملة لهذه الاكتشافات. وبنفس القدر، لا يجب ترك الأمر للخبراء وحدهم، حيث إن نظرتهم الأخلاقية ليست لها الصدارة بأية حال. إنهم يمتلكون فكراً معرضًا للتشوه الأخلاقى شأن غيرهم من البشر، ولهذا السبب يجب أن تؤخذ القرارات فى مجالس تضم من هم أكثر فرق بحثية.

إن لدى العلماء إغراء تجاه التطبيق التكنولوجى لاكتشافاتهم، فمجرد حدوث ذلك تتولى العالم النشوة كى يتخذ الخطوة التالية، دون أن يتوقف ليتساءل هل من الحكمة إتخاذها. فليس كل ما هو متاح يجب اتخاذه. من الواجب أن نبحث فى أخلاقيات أية تقنية قبل أن تكون جاهزة للتطبيق.

(١٠) إذا أردنا الوصول لقرارات عقلانية حكيمة فلابد من التواصل المستمر بين العلماء والمجتمع. فمن حق المجتمع أن يسأل العالم: هل حقًا تعرف ما تفعل؟ هل أنت مطمئن تمامًا لنتائجه؟ وعلى العالم أن يكون دقيقًا في تقييمه لأوجه المكسب والخسارة لخطه العلمي. وهو الوحيد القادر على إجراء مثل ذلك التحليل بحياد تام. إننا بحاجة ماسة إلى ساحة تجرى فيها المناقشات الجادة بين العلم والمجتمع للبحث عن سياسات مسئولة.

ولا يمكن استبعاد مسائل الاقتصاد عن مثل هذه المناقشات، ولكن تحليل المكاسب والخسائر يجب أن يأخذ كافة الآثار في الاعتبار. فالأمطار الحمضية تدمر ما قيمته ٦١ بليونًا من الجنيهات الاسترلينية كل عام في أوروبا، وهو رقم يجب أخذه في الاعتبار عند تقدير طريقة مواجهتها، ولو أن نبات العليق في كليفورنيا قدر له أن يترك لينمو ليتيح مأوى لبعض أنواع الزنانير، فسوف تتغذى على بعض آفات الكروم، لتوفر ١٣٥ دولاراً لكل هكتار من الميدات.

ومن المحتمل أيضًا أن يقدم العلم أجوبة لبعض الأسئلة القديمة الصعبة. فالكثير من المشاكل، سواء في استخدام المصادر أو في التأثير البيئي، تنبع من حاجة الإنسان المستمرة للطاقة. فمهما كانت القيود والتنظيمات حول استخدام الطاقة. فمن البديهي أن يتزايد الاحتياج لها. فلو أن العلماء استطاعوا حل المشاكل المتعلقة بالطاقة النووية الاندماجية، لأتاحوا مصدراً لا ينفد للطاقة النظيفة الخالية من الإشعاع، المادة الخام له هي الماء. إن تسخير الطاقة الاندماجية مشكلة مستعصية قائمة، وقد كان الأمل أن تحل المشكلة على مدى عشرين عامًا مضت، ولكنها تبدو -حتى وقتنا هذا- أكثر عناداً. على أنه من الطبيعي الأمل في يوم آت تروض فيه القنبلة الهيدروجينية لخير البشرية.

وبقدر صعوبة اتخاذ قرارات حكيمة فالأصعب هو ضمانات تطبيقها. إن مناقشات جادة داخل المجتمع يجب أن تدار حول التزام السياسيين بأهداف معينة. فمهما كانت التوترات الداخلية، فإن العدالة والسلم وسلامة المخلوقات كل لا يتجزأ. وفي المجتمعات الحرة، فإن أغلب القرارات السياسية تكون ذات دوافع اقتصادية. فالقواعد القاضية بأن يتحمل مسبب التلوث مسئوليته، والحفاظ على البيئة من خلال الضرائب يفترض أن تكون من أهم الوسائل المتاحة، لو كان لدينا الإرادة الحقة لاستخدامها.

(١١) إن التفاعل الحريص المسئول تجاه الطبيعة التى هى من صنع الخالق أمر حيوى، ولكن الوصول إليه أمر صعب، وهناك الكثير من البلبلة حول الإستراتيجيات الواجب اتباعها.

والمعرفة مطلب لا مناص عنه للتفكير البيئى، وعلينا أن نبحث بحثًا وافيًا محايدًا عن تقييم المخاطر والمكاسب بقدر إمكاننا. ويجب أن يكون العلم طرفًا فعالاً فى الحوار. فبغيره سنكون متعثرين فى الظلام. والتغير أمر حتمى، ولكن علينا بقدر إمكاننا أن نقيم أثاره ونراقبها على الدوام.

على أن القرارات فى هذا الخصوص تعتمد على تمثل القيم بالإضافة للإلمام بالحقائق. فالإنسانية المعزولة عن الطبيعة مهددة بأن تكون وحشية ومدمرة لنفسها. على بنى البشر إظهار ما يسميه **ألبرت شفاتزر** Albert Wweitzer «احترام الحياة».

من بين طوائف البشرية فإن العلماء، بما يبدون من تعجب عند تعرفهم على النظام فى العالم الفيزيائى، وبما لديهم من معرفة نتيجة هذا التعرف، أمامهم دور مهم لتعريف المجتمع كيف يتصرف بمسئولية، سواء فى الممارسات الحالية، أو فى الإجراءات للأجيال القادمة.

خلاصة القول : إن التفكير هو وسيلة الإنسان للفهم والاستمتاع وإدراك المعانى، وعن طريقه يمكن تقديم مجموعة التأملات والملاحظات التى تتمحور حول قضايا ودلالات العلم، سواء أكان أخلاقيًا أم لا أخلاقى، لأن التفكير يعتبر المرتكز الأساسى للتمكن العلمى والمهنى والتربوى والأخلاقى، إلى جانب القدرة على التخيل والإبداع والعبقرية والموهبة.

خامسًا : التفكير وحرية الوصول للمعلومات من منظور أخلاقى :

لم يعد من الصعب وصول الإنسان للمعلومات، إذ من خلال تقنيات الإتصال فائقة السرعة، وعن طريق إنترنت، بات من السهل أن يضع الإنسان يديه على المعلومات التى يريد الحصول عليها، مهما كانت نوعيتها وتخصصها. وأمام الإنفجار الرهيب والضخم من حجم المعلومات المتوافرة، يستطيع الإنسان أن يختار من بينها ما يشاء. وتكمن المشكلة فى نوعية المعلومات التى يريد الحصول عليها، إذ يكون أمام الإنسان خيارات متعددة. فقد تكون المعلومات صحيحة ودقيقة تمامًا، ولكن بسبب حجمها الكبير، يجد الإنسان صعوبات جمة ومتعددة فى تحديد ما يحتاج إليه بالفعل، فى: عمله أو دراسته أو أبحاثه أو حياته العملية. وقد تكون المعلومات مغلوطة أو مضللة بدرجة كبيرة، ولا تعكس الآراء

أو الجهود التى بذلها أصحابها فى تحقيقها، ويتم ذلك عن قصد وسوء نية من أجل خداع من يريد استخدامها، أو من أجل عدم تحقيق الباحث عن تلك المعلومات لأية نتائج صحيحة. وقد تكون المعلومات صحيحة بالفعل، ولكن من يحصل عليها، قد يستخدمها بطريقة خاطئة أو بطريقة غير إنسانية أو بطريقة غبية وغير حكيمة.

وأيًا كان الأمر، فإن الإنسان يكون بكامل حريته عندما يبحث عن المعلومات التى يريدها، وعندما يستخدم تلك المعلومات. وفى كلتا الحالتين، فإن أخلاقيات الإنسان هى التى تحدد -فقط- ما يبحث عنه، وما يستخدمه.

وكمثال يبرز أهمية وضرورة الجانب الأخلاقى فى البحث عن المعلومة واستخدامها، نذكر -بالكامل- المقال التالى، وعنوانه: «حرية الوصول للمعلومات: قضايا أخلاقية للمكتبيين فى عصر الإنترنت»، حيث تعتمد المكتبات على اعتبارات أخلاقية أكثر من أى مؤسسة أخرى. ذلك أن خدمات المكتبات متطلبات أساسية للإنسان. وتصاغ غالبية المبادئ الأخلاقية للمكتبيين فى صورة دستور أخلاقى مهنى. وفى الوقت الراهن يعكس كل دستور من هذه الدساتير الإيديولوجية الوطنية لخدمات المكتبات والإطار الفكرى الذى تعمل فى كنفه. ويشير التحليل المقارن للدساتير الأخلاقية التى توفرت عليها المكتبات الوطنية إلى اعتبار مبدأ الحرية الفكرية الركيزة المفتاحية والقيمة الأخلاقية السامية التى يرتكز عليها تقديم الخدمات المكتبية. فمع الانتشار المطرد لاستخدام الإنترنت فى المكتبات ومرافق المعلومات، اعترى هذا المبدأ مشكلات خطيرة واكتنفته قضايا شائكة. إن التقنية الحالية للكم الهائل من المعلومات تعبير غير مسبوق من الأنشطة الرقابية، التى تتضمن الرقابة غير المسماة واقتلاع حق المستفيد فى التواصل مع الإنترنت من جذوره ويجب على المكتبيين اعتناق مبدأ الحرية الفكرية، وذلك لأن المكتبات هى مؤسسات إنسانية، ومن ثم فإن المكتبيين يقع على عاتقهم واجبات أدبية وأخلاقية تجاه المستفيدين فى الخدمات التى يقدمونها. وتناقش هذه الورقة القضايا الأخلاقية المرتبطة بالتعامل مع الإنترنت، والعلاقة الارتباطية بين التشريعات المهنية ومدى تأثيرها على ممارسات المكتبات.

وفى مقدمة المقال، جاء الآتى:

يعرف مشروع لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير المنبثقة من الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Association and Institutions Committe on Free Access to Information and Freedom of Experssion (IFA/FAIFE) الخاص بأخلاقيات مهنة المكتبات على

نطاق واسع كأحد أهم المشروعات التى توفرت عليها للدفاع عن حقوق الإنسان التى حددتها المادة ١٩ من الميثاق العالمى للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

ويتيح موقع لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير على شبكة النسيج العنكبوتى (الويب) الدساتير الأخلاقية التى صاغتها جمعيات واتحادات المكتبات فى ٣٠ دولة من مختلف أنحاء العالم. ونظرًا إلى أنّ لكل دولة قضاياها الخاصة وأولوياتها المختلفة التى تحظى بالاهتمام أكثر من غيرها: تحتاج بعض نصوص تلك الدساتير إلى التعليق والتحليل. ومن ثم كان ذلك مصدر إلهام للبروفيسور ر. **فاجان** R. Vaagan الذى يعمل بجامعة أوسلو والمتخصص فى موضوع أخلاقيات مهنة المكتبات، الأمر الذى دفعه إلى إنجاز دراسة مسحية على المستوى الدولى فى هذا الموضوع. استهدف هذا المشروع وصف الظروف الراهنة وتحديد القضايا المفتاحية فى مجال أخلاقيات المكتبات والمعلومات فى دول مختلفة على ضوء ركائز مجتمع المعلومات. وشارك فى هذا المشروع كل من المكتبيين والمهنيين وعلماء المكتبات، ونشرت النتائج فى كتاب توفر على تحرير محتوياته **د. روبرت فاجان** بعنوان: **أخلاقيات مهنة المكتبات: دراسة مسحية دولية**.

قد تحتاج مهنة المكتبات إلى ميثاق للمبادئ الأخلاقية أكثر من أية مهنة أخرى. إن المكتبات كمؤسسات يلجأ إليها الأفراد ويتعاملون معها بكثافة، لذا يجب أن تكون مطبقة للقواعد القانونية والأخلاقية معًا، لأنه ما من مجتمع يمكن له أن يتجاهل دور المكتبة وما تقدمه من أنشطة. وتعتبر التشريعات الأخلاقية والسلوكية أكثر لوائح المكتبات ومرافق المعلومات إثارة للجدل لاسيما عند السعى إلى نشرها.

على أية حال، تعد الدساتير الأخلاقية للمكتبيين ظاهرة حديثة نوعًا ما خاصة إذا ما قورنت بقسم **أبقراط** ذلك التشريع الأكثر شيوعًا لأخلاقيات مهنة الطب منذ العصور القديمة. ومعظم هذه الدساتير المكتبية صيغت فى أواخر القرن العشرين. وكما يوضح الجدول رقم(١)، صدر أحد هذه الدساتير الأخلاقية (الأمريكى) فى عام ١٩٣٨، وصدر الدستور الثانى (الكندى) فى عام ١٩٦٦. وصدر فى السبعينيات من القرن العشرين دستوران، وصدر فى الثمانينيات من نفس القرن ثلاثة دساتير، وصدرت غالبية الدساتير فى التسعينيات من القرن العشرين. وصدر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ أربعة دساتير فقط. ويعتبر دستور الجمعية الأمريكية للمكتبات هو أول تشريع أخلاقى لمهنة المكتبات حيث صدر فى عام ١٩٣٨، كما يعتبر الدستوران الأرمينى والفرنسى اللذان تتوفر عليهما جمعية المكتبات فى كلتا الدولتين هما الأحدث على الإطلاق، وقد صدرا خلال عام ٢٠٠٣.

كما يقودنا البحث فى تاريخ صياغة الدساتير الأخلاقية فى دول مختلفة من جميع أنحاء العالم (والذى قام كاتب هذا المقال بإعداده عام ٢٠٠٣) إلى أن الدساتير الأخلاقية تتطلب حداً أدنى لنمو المهنة ونضجها وما تلقاه من دعم. وتقدم مثل هذه التشريعات الأسس التى تضبط الاتجاهات القيمية والمبادئ الأخلاقية التى تؤثر فى السلوكيات المهنية التى قد تمليها بعض المواقف التى لا يمكن تطبيق المعايير الاجتماعية خلالها.

جدول رقم (١)

ترتيب صياغة الدساتير الأخلاقية وفق سنة الإصدار

الترتيب	الدولة	سنة الإصدار
١	الولايات المتحدة	١٩٣٨
٢	كندا	١٩٦٦
٣	كوستاريكا	١٩٧٤
٤	تايلاند	١٩٧٧
٥	اليابان	١٩٨٠
٦	المملكة المتحدة	١٩٨٣
٧	أستراليا	١٩٨٦
٨	المكسيك	١٩٩١
٩	جامبكا	١٩٩١
١٠	الفلبين	١٩٩٢
١١	كرواتيا	١٩٩٢
١٢	هولندا	١٩٩٣
١٣	هونغ كونغ	١٩٩٥
١٤	سلوفانيا	١٩٩٥
١٥	أيسلندا	١٩٩٦
١٦	أوكرانيا	١٩٩٦
١٧	إيطاليا	١٩٩٧
١٨	كوريا	١٩٩٧
١٩	السويد	١٩٩٧
٢٠	سريلانكا	١٩٩٧
٢١	سويسرا	١٩٩٨
٢٢	ليتوانيا	١٩٩٨
٢٣	البرتغال	١٩٩٩
٢٤	روسيا	١٩٩٩
٢٥	استونيا	٢٠٠١
٢٦	النرويج	٢٠٠٢
٢٧	أرمينيا	٢٠٠٣
٢٨	فرنسا	٢٠٠٣

ويقدم كل دستور من هذه الدساتير -مهما بلغ قصره- شيئا ما يفوق مجموعة المعايير السلوكية التى تحكم المهنة. ففى الحقيقة، يقدم التشريع إطار عمل للقيم المهنية، والنموذج الفكرى Paradigm الذى يهدف تنمية المكتبة الوطنية وتطويرها فى كل دولة على حدة. ويعمد الدستور إلى توصيف الأهداف من وراء تقديم الخدمات المكتبية، والمبادئ التى تحكم العلاقة بين المكتبيين والمستفيدين من جهة وبين المكتبيين أنفسهم من جهة أخرى، والعلاقة بين المكتبات والمؤسسات الحكومية المختلفة، والمهام التى يجب أن تبذل تجاه الحفاظ على التراث الثقافى، وتدفق المعلومات، واستخدام الإنترنت والموضوعات الأخرى ذات الصلة.

* أهمية التشريعات الأخلاقية للأنشطة المكتبية :

توصى الوثيقة التى اعتمدتها الإفلا عام ١٩٩٩ كدليل إرشادى للجمعيات المهنية والخاص بـ «تطوير سياسات وإجراءات جمعيات المكتبات» بأنه فى مرحلة لاحقة يجب أن تقوم كل جمعية مكتبات بإصدار دستور للأخلاقيات والسلوكيات بحيث تكون له مواده المستقلة وقواعده المنفصلة، وهذه التوصيات تسير على النحو التالى:

فى الواقع، إن دستور السلوكيات هو بمثابة التعليمات التى توضح للمجتمع والحكومة أهمية المهنة والمسؤوليات التى تقع على عاتق العاملين بها.

وبناء على ذلك ينبغى على الدستور أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- حث الأعضاء على الامتثال لقواعد الجمعيات وقوانينها.

- تعليم الأعضاء ضرورة الاستجابة للقوانين والسياسات الوطنية وعدم الانخراط فى أى نشاط من شأنه الإساءة إلى سمعة المهنة.

- تشجيع الأعضاء على صياغة المعايير التى تضبط كافة الأنشطة المكتبية، والاطلاع على التطورات الحديثة فى التخصص، وتحمل المسؤولية تجاه تدريب وتأهيل زملاء المهنة الجدد.

فى نهاية عام ٢٠٠٣، أجرى تحليل مقارن للدساتير الأخلاقية التى أجازتها واعتمدتها الجمعيات والاتحادات المهنية فى ٣٤ دولة: أرمينيا، وأستراليا، وكندا، وشيلى، والصين، وكوستاريكا، وكرواتيا، واستوانيا، وفرنسا، وأيسلنده، وأندونيسيا، وإسرائيل، وإيطاليا، وجامايكا، واليابان، وكوريا، وليتوانيا، وماليزيا، والمكسيك، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والفلبين، والبرتغال، وروسيا، وسنغافورة، وسلوفانيا، وسيرلانكا والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وانتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها أنه رغم التفاوت والاختلاف فى التقاليد الثقافية والاتجاهات

التنموية التى لا يمكن تجاهلها بأية حال من الأحوال فى الدول التى شملها التحليل، فقد كان هناك قاسم مشترك من المسلمات الأخلاقية فى جميع دساتير الجمعيات الوطنية للمكتبات، ومن بين هذه المبادئ المشتركة مبدأن أساسيان هما: حرية الوصول للمعلومات، وسرية معلومات المستفيدين الخاصة، حيث أقرت ٣١ دولة من مجموع ٣٤ مبدأ الحرية الفكرية، بينما بلغ عدد الدول التى أقرت مبدأ خصوصية معلومات المستفيدين ٣٢ دولة.

لقد اعتبرت حرية الوصول إلى المعلومات فى معظم الدساتير هدفًا أساسيًا لجميع الأنشطة المكتبية، كما هو الحال بالنسبة لاختصاصى المكتبات فى إسرائيل حيث ينتمى المكتبيون لتلك المهنة التى ترتبط بالحرية الفكرية المبنية على مبدأ حرية الوصول للمعلومات، والتى تلتزم بدعم الفنون والعلوم واضعة فى الاعتبار حقوق العامة وحقوق المؤسسات التعليمية.

"إن اختصاصيّى المعلومات فى البرتغال هم المدافعون (الأقوياء) عن حرية الوصول إلى المعلومات، ويبذلون من أجل ذلك قصارى جهدهم للتأكيد على أن هذا الاتجاه تم اختياره بواسطة أناس دائمى اليقظة والانتباه لصد هجوم محتمل من قبل أى شكل من أشكال الرقابة، كما يعمدون إلى عدم السماح لآرائهم بالتدخل أو التعرض لحرية الوصول إلى المعلومات"، وهذا ما يوضحه الدستور الأخلاقى لاختصاصى المعلومات فى البرتغال.

وتنظر الجمعية الكندية للمكتبات إلى مبدأ حرية وصول كل الأفراد إلى المعلومات على أنه منظور فلسفة مهنة المكتبات وجزء مكمل لأخلاقياتها، ويعكس ذلك ما ورد فى تقرير الحرية الفكرية الذى اضطلعوا بإعداده حيث يذكر أن المكتبات يقع على عاتقها مسؤولية إتاحة حق حرية التعبير من خلال توفير كل التسهيلات والخدمات المكتبية التى يحتاج إليها كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

وصرح أيضًا واضعو دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصى المعلومات فى روسيا فى عام ١٩٩٩ بأن اختصاصى المكتبات عليه أن يوفر قدرًا عاليًا من الجودة، والراحة، والإتاحة، والتنوع فيما يقدم من خدمات من خلال الاستخدام الفعال لمصادر المعلومات المقتناة فى مكتبته وكذا المقتناة فى المكتبات الأخريات.

*** التمسك بمبدأ الإتاحة العالمية للمعلومات :**

على الجانب الآخر، يسير التشبث المطلق بمبدأ الإتاحة العالمية للمعلومات جنبًا إلى جنب وبالتوازى مع عمليتى التصفية والحجب Filtering & Blocking التى تمارس على مصادر الإنترنت، إن الهدف الذى ندافع عنه بقوة هو الحق فى الوصول الحر إلى

مصادر النسيج العنكبوتى (الويب)، وفى المقابل تنشأ أعداد متزايدة من المرشّحات Filter الأكثر تعقيداً، والبوابات Gateways الأكثر تقييداً للوصول للمعلومات، ولعل ذلك يتشابه مع الموقف الجدلى والمناقشات الحماسية والمستمرة حول حقوق الإنسان وحريته فى ظل التزايد المطرد فى أعداد أبنية السجون. ومهما يكن من أمر، يبدو ذلك كما لو كان القانون العام الذى يحكم المدنية، بالإضافة إلى أن وسائل تنقية المعلومات وحجبها تعد مستوى جديداً غير مسبوق للرقابة، إن هذه الوسائل تجعل الرقابة المستمرة قادرة على انتهاك خصوصيات المعلومات السرية المتعلقة بالمستفيدين المتواصلين عبر الإنترنت، وتتبع ما يمارسونه من أنشطة على الشبكة، واستخدام ذلك كله لأغراض تجارية صرفة.

وفى هذا السياق، يكتنف المكتبيون كموردين شرعيين للمعلومات عبر الإنترنت قدر من الارتباك بسبب تناقض قيم التملك والمشاركة وعدم ثباتها فى ظل هذه البيئة الجديدة. وعلى الجانب الآخر، يجب على المكتبات أن تحترم مبدأ الحرية الفكرية كما تحدده سياساتها. وفى واقع الأمر، تنشد المكتبات منذ أن خرجت إلى حيز الوجود تحقيق هدف محدد ألا وهو حفظ المعلومات وإتاحتها. ومن ناحية أخرى، تعتبر وظائف المكتبات هدفًا إنسانيًا ومن ثم يقع على عاتق المكتبيين -مثلهم فى ذلك مثل الفيزيائيين والمدرسين وغيرهم- مسؤولية أخلاقية تجاه المستفيدين المتعاملين معهم. ويعنى ذلك أن المكتبى عليه أن يحترم كلتا القيمتين: الأخلاقيات العامة، والحياة الإنسانية.

فمن المعروف أن خدمات المعلومات ترتكز وتخضع لعدد من اللوائح والقوانين مثل: قوانين المكتبات، القواعد الداخلية، أدلة توصيف الوظائف.. الخ. حيث تقدم إطار عمل وضوابط تحكم كل موقف أو عملية أو نشاط. ومع ذلك فلا يمكن لمثل هذه المعايير القانونية أن تعفى المكتبيين من مسؤولية اتخاذ القرارات فى المواقف الأخلاقية الصعبة والحرجة التى تعتمد كلية على مفاهيمهم الفردية للخير والشر.

ويوضح **بول سترجس** Paul Struges الاتجاهات العملية لحرية إتاحة المعلومات فى تقريره الذى تقدم به إلى المجلس الأوروبى فى أكتوبر ١٩٩٨ حيث ذكر خلاله أن "**ربورت هوبتمان** Robert Hauptman" أجرى تجربة استكشافية، حيث قام بزيارة ١٣ مكتبة وطلب فى كل زيارة معلومات عن الخواص الكيميائية للبارود القابل للانفجار، وفى كل مرة يوضح للمكتبين أنه ينوى نسف منزل يقع فى ضاحية المدينة. وكانت نتيجة ذلك أن أجاب عن طلبه كل مكتبى قام باستشارته دون توجيه أى تساؤل، الأمر الذى دفعه إلى التعليق على ذلك قائلا: "إن هؤلاء المكتبيين لم يتيقنوا من أى دليل يجعلهم يتخذون قراراً أخلاقيًا لمنعه من الحصول على المعلومات التى طلبها". وتؤكد تعليقات **هويتمان**

على أن المكتبيين أظهروا فى واقع الأمر إدراكًا واضحًا تجاه الالتزام الأخلاقى بحيث لم يتنصلوا منه.

فى عام ١٩٩٩، تم إجراد بحث مثير فى المكتبة الوطنية لبياتجا Buryatija (جزء من الاتحاد الروسى)، والمكتبة المركزية العامة لمدينة أولان أود Ulan Ude (الاتحاد الروسى). وزعت استبانة على المكتبيين بهدف التعرف على آرائهم بشأن الدستور الأخلاقى الجدى الذى أجيز فى عام ١٩٩٩ على نحو يغطى جميع الأنشطة والخدمات المكتبية. وأظهرت النتائج أن ٧٣٪ من مفردات العينة يرون أن حرية إتاحة المعلومات هى التى تتيح تنمية القارئ فكريًا، وأخلاقيًا، من خلال تواصله مع الثقافة العالمية، وأن حرية إتاحة المعلومات وثيقة الارتباط بالمكتبات ومرافق المعلومات. وفى نفس الوقت أعرب المكتبيون الذين أجريت عليهم الدراسة عن استمرارهم فى تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات السلبية تلك التى تتناول المنتحرين وأساليب الانتحار رغم ما يسببه لهم ذلك من ضيق شديد. ويمكن أن نعزو ذلك إلى عدم امتلاك هؤلاء المكتبيين للمبادئ الأخلاقية التى تتناول هذه المواقف مما يعكس بعض جوانب القصور فى الدستور الجديد.

* تعقد المسألة الأخلاقية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

من الواضح أن الموقف أصبح أكثر خطورة وتعقيدًا منذ هذا التاريخ. ويرجع ذلك إلي تفاقم المشكلات السياسية المعاصرة. ومما لاشك فيه أن النموذج المثالى الذى يجب أن تكون عليه الخدمات المكتبية تأثر إلى حد بعيد بتلك المتناقضات التى خلفتها هذه المشكلات. فعلى سبيل المثال، تتعرض المكتبات العامة فى الولايات المتحدة لتحديات صعبة فى أعقاب كارثة ١١ سبتمبر، وهذا ما كشفت عنه المناقشات أثناء المؤتمر الدولى التاسع كريميا ٢٠٠٢ فى يونيو ٢٠٠٢، المنعقد فى سوداك Sudak، حول الجوانب الأخلاقية للإمداد بالمعلومات وثيقة الصلة بأنشطة الإرهاب الأساسية من ناحية، واستفسارمكتب التحقيقات الفيدرالية FBI عن طلبات القراء المترددين على بعض المكتبات الرئيسة حول أنشطة الإرهاب من ناحية أخرى.

وتبين المعلومات المثيرة التى انطوى عليها تقرير اختصاصى المكتبات بجامعة ولاية سان جوزى San Jose State University الأوقات العصيبة التى عاشوها عقب ١١ سبتمبر، حيث تلقوا استفسارات وتساؤلات عديدة عن اهتمامات معلوماتية بعينها لعدد محدد من المستفيدين من المكتبة المركزية بالجامعة. على أية حال، استمسك المكتبيون العصريون بمبدأ حماية الخصوصية معتبرين طلبات المستفيدين شيئًا مقدسًا لا يقل أهمية عن حقوقهم فى الوصول للمعلومات. تنص الفقرة ٣ من الدستور الأخلاقى للجمعية

الأمريكية للمكتبات على أن يقوم اختصاصيو المكتبات والمعلومات بحماية كافة حقوق المستفيدين من المكتبات من خلال احترام الخصوصية وحماية سرية المعلومات التى يسعون للوصول إليها أو تلك التى يحصلون عليها، وكذلك حماية سرية المصادر التى يقومون باستشارتها أو استعارتها أو اقتنائها أو تداولها. واستنادًا إلى ذلك فقط قام المكتبيون بتجاهل استفسارات مكتب التحقيقات الفيدرالية.

ولأن أختصاصى المكتبات الأمريكيين يتميزون باتجاهاتهم المهنية الأكثر تشددًا فى التمسك بديموقراطية تداول المعلومات وما يتصل بها من حريات؛ تقدم كل من الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association (ALA) والاتحاد الأمريكى للحرية المدنية The American Civil Liberties Union (ACLU) بنقض لقانون أداب الاتصال الذى اعتمده الرئيس **بيل كلينتون** فى ١ فبراير ١٩٩٦.

ومن المعروف جيدًا أن المكتبات العامة الأمريكية تعرضت لتحد غير مسبوق يتمثل فى مواجهة القانون الوطنى Patriot Act الصادر فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١ ويعطى هذا القانون مكتب التحقيقات الفيدرالية الحق فى الاطلاع على سجلات المكتبات. ولا يخفى على أحد أن دولا عديدة قد تأثرت بهذا القانون الأمريكى. وتشمل قائمة هذه الدول: كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، إندونيسيا، الأردن، باكستان، السعودية، إسبانيا، أوغندا، المملكة المتحدة، زيمبابوى، وغيرها من الدول التى صاغت تشريعات مماثلة.

ونوقشت مثل هذه المشكلات المتعلقة بانتهاك حقوق المستفيدين من المكتبات والمتصلة بحماية سرية معلومات الأفراد فى المؤتمر السنوى للإفلا عامى ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، وأثناء المؤتمر الدولى العاشر كريميا ٢٠٠٢ حول المعلومات الحكومية والديموقراطية، وخلال الاجتماع الثانى لمجموعة الإفلا الخاصة بدول شرقى أوروبا حول المعلومات الحكومية وإتاحتها للجمهور العام.

ومع إنه لا يوجد بروسيا حتى الآن مثل هذه القوانين المضادة للأنشطة الإرهابية التى من شأنها أن تحد من حرية وصول المستفيدين من المكتبات لمصادر الإنترنت، فإن الموقف لم يعد يتسم بالهدوء أيضًا. فيوجد فى روسيا حوالى ٥٠,٠٠٠ مكتبة عامة، ومع ذلك لا يقدم من هذه المكتبات نقاط إتاحة للاتصال بالإنترنت سوى عدد محدود للغاية بسبب ضعف التمويل، وتمثل مكتبات القرى (الريفية) النسبة الغالبة حيث يبلغ عددها ٣٩,٠٠٠ ومازال أقصى ما يتمناه بعضها مجرد الحصول على خطوط تليفونية وليس كابلات الربط بالإنترنت، بيد أن معظم المكتبات الواقعة فى المدن الكبيرة أو المدن الصغيرة متصلة بشبكة الإنترنت بسبب ما تلقه من تمويل الهيئات والمؤسسات المحلية لها. إن نمو الإنترنت فى

روسيا يسير بالتوازى مع التزايد المطرد فى إقامة التدابير التى تعمد إلى تنقية المعلومات المتاحة على الإنترنت. فقد أصبح على المكتبيين أن يواجهوا مشكلة حقيقية، ألا وهى إتاحة الوصول العالمى والحر لمصادر المعلومات المستحدثة التى تنطوى عليها الإنترنت، والتى تنص عليها القوانين واللوائح الدولية من ناحية، وحماية أخلاقيات القراء من فيضان القاذورات الذى يتطلب استخدام المرشحات من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك أن هؤلاء القائمين على إعداد وتصميم مرشحات الإنترنت فى المكتبات غالبا ما لا يدركون أنهم بذلك إنما يتحولون ليكونوا رقباء جدداً. وبعيداً عن القانون الفيدرالى الروسى لمهنة المكتبات الصادر عام ١٩٩٤، ظهر دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصى المكتبات الروس فى عام ١٩٩٩. ويزداد الموقف تعقداً بسبب كثرة المناقشات والبحوث فى الإنتاج الفكرى المهنى المنشور حول الموضوع.

ولا يخلو الأمر من بعض التطبيقات السلبية لمبادئ دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصى المكتبات الروس عند إتاحة وصول المستفيدين لمصادر الإنترنت. ويتضح ذلك من المقابلات الشخصية القصيرة عبر البريد الإلكترونى مع ٢٥ اختصاصى مكتبات ممن يعملون بالمكتبات الإقليمية الروسية على اختلاف أنواعها: عامة، بحثية، . .إلخ (خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٢). وتقوم فكرة الإستبانة على استطلاع رأى مجتمع المكتبات حول موضوع تنقية مصادر الإنترنت. وانتهى البحث إلى وجود فجوة واضحة بين الدور الذى عبر عنه دستور الأخلاقيات المهنية لاختصاصيّى المكتبات الروس بعبارة ينبغى أن ينظر إلى حرية إتاحة المعلومات على أنها حق من حقوق الأفراد التى لا تتجزأ، وبين ممارسات المكتبات لإتاحة المصادر على الويب.

ولعل هذا ما يكشف عنه واقع المكتبات العامة الروسية التى داومت على إقامة المرشحات لحجب المواد الإباحية، ومنع التراسل المعتمد على البريد الإلكترونى عبر الإنترنت. إن توجهات المكتبات العامة نحو استخدام الإنترنت غير مرضية حتى وإن نحينا مشكلات نقص التمويل جانبا. فعلى سبيل المثال، كيف يتسنى لاختصاصى المكتبات العصرى أن يرفض طلبًا لمستفيد يرغب فى الإطلاع على كتاب أو دورية متخصصة فى "الجنس" (مثل غالبية قصص الحب الشهيرة)؟ إن اهتمام المكتبات البحثية بتلبية حاجات المستفيدين ودعم بحوثهم يتفاوت حسب مدى ارتباط المعلومات المطلوبة بالتخصص الذى تخدمه هذه المكتبات، وهكذا فإن المكتبة البحثية لجامعة ولاية كراسنويارسك Krasnoyarsk الروسية تصنف الألعاب، وصفحات الويب الشخصية. . . إلخ، كمواد لا تدخل فى "دائرة الاهتمامات التى تخدمها، ومن ثم لا يسمح للمستفيدين "باستنساخ أو طبع محتويات المواد الإباحية".

وفى هذا الصدد، يشير الدليل الإرشادى لسياسة الثقافة الأوروبية الذى أعده المجلس الأوربى عام ٢٠٠٠ والمعنى بالسياسات التى تحكم وتنظم إتاحة المؤسسات المتخصصة للإنترنت، حيث يذكر "أنه من الضرورة بمكان إعداد المؤسسات المتخصصة سياسات توضح وتحدد مستويات الإتاحة المسموح بها والتى تتناسب مع أهداف هذه المؤسسات وخططها... وينبغى أن يكون المستفيدون على دراية بمثل هذه القيود من خلال استعراض بنود تلك السياسات". هذا فيما يتعلق بالمؤسسات المتخصصة، أما إذا تطرقنا للحديث عن المكتبات العامة التى تضع فى مقدمة أولوياتها واهتماماتها الإتاحة الحرة لكافة مصادرها، فإنه لابد أن الأمر سيختلف نوعًا ما.

إن القواعد المنظمة لاستخدام الإنترنت التى صاغتها مكتبة ولاية أ.م. جوركى بريمورسكاجا العامة A.M. Gorky Primorskja State Public Library (روسيا) تحظر ممارسة الأنشطة التالية أثناء إجراء المحادثات عب الإنترنت Chating زيارة المواقع الجنسية المثيرة للشهوات، والمواقع الدعائية. ويتناقض ذلك مع المهمة الرئيسة التى ينبغى أن تضطلع بها المكتبات العامة ألا وهى عدم إعاقة الإتاحة العالمية للمعلومات.

كما أن المكتبة العالمية لإقليم تفر Tver (روسيا) لا تسمح للمستفيدين من خدماتها لا بالدخول على المواقع الجنسية، ولا بالتحادث عبر الإنترنت، ولا حتى باستخدام الأنواع المختلفة من خدمات البريد الإلكترونى بما فى ذلك خدمة hotmail، ويرجع ذلك إلى أن هذه المكتبة إنما هى مكتبة عامة يتردد عليها الجميع صغاراً وكباراً، ولاتزال خدمات الإنترنت تقدم بصورة مجانية. ولذا افتتحت قاعات الإنترنت التى تقدم خدمات الإنترنت بأسعار متفاوتة تتراوح بين ١٥ و٢٥ روبل والمنتشرة فى جميع أرجاء الإقليم، ومن ثم فإنه على من يبتغى القيام بهذه الأنشطة (المراسلة) التماسها هناك، وفى الوقت ذاته يتم الاضطلاع بتتبع الأساليب الفعالة لتصميم قاعات القراءة الإلكترونية.

ويكمن الدافع وراء استخدام المرشحات فى المواقع التى تتيح استخدام الإنترنت داخل المكتبات فى كثير من الأحيان إلى التزاحم الشديد. فعلى سبيل المثال، ينهج مدير إدارة النظم فى المكتبة الوطنية الروسية هذا الأسلوب وهو الاعتماد على استخدام المرشحات. حيث أن هذا هو الأسلوب الأكثر استخدامًا من قبل المكتبات والمستخدمين المعتمدين لخدمات بروكسى Proxy الشهيرة. فعندما يتم الولوج إلى أحد المواقع الجنسية، تتحول المواد لتصبح أكبر حجمًا الأمر الذى يستعدى القائمين على الخدمة باتخاذ الإجراءات اللازمة"، كما تدخل الإعلانات التى تظهر أثناء تصفح المواقع عبر أنحاء العالم أيضًا ضمن قائمة المواد التى ينبغى حجبها". وتعتبر معظم المكتبات عملية حظر إتاحة الوصول

للمواقع ذات الطابع الجنسى مهمة أساسية تقع على عاتقها لحماية القراء من التأثير السلبى لبعض مصادر الإنترنت، حيث توجد مغريات عديدة تؤدى بصاحبها إلى الوقوع فى براثن الخداع" بكل ما تحمله الكلمة من معان.

وبعد مرور خمسة أعوام من تاريخ إجازة الدستور الروسى لأخلاقيات المكتبات. اتخذ القرار بشأن مناقشة اتجاهات تطوير أثناء المؤتمر السنوى للجمعية الروسية للمكتبات المنعقد فى مايو ٢٠٠٤ فى نوفوسيبيرسك Novosibirsk (سيبريا، روسيا) خلال المائدة المستديرة حول أخلاقيات المكتبات والعلاقات المهنية. لقد كان واضحًا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الوثيقة الحالية لا تقدم مبادئ أخلاقية كافية بالشكل الذى يلائم رؤية اختصاصى المكتبات فى روسيا، ومن ثم فهو يحتاج إلى التحديث وإجراء بعض التعديلات.

كانت أكثر القضايا الساخنة المتصلة بموضوع الإتاحة العالمية والحرة لمصادر المعلومات المتاحة عبر الإنترنت هى تلك المرتبطة بالتأثير التخريبى للمصادر التى يعتبرها الرأى العام مثيرة للجدل على العقول الصغيرة (الأطفال والنشء). ويشعر عدد قليل جداً من المكتبيين بالرضى عند مساعدة المراهقين فى إيجاد بعض مصادر الويب التى تتناول تفاصيل قصص الحب أو الموت الرومانسى. ومما لاشك فيه أن غالبية الأفراد الذين لديهم أطفال سوف يتفقون مع ذلك الاتجاه.

لقد حظى الموضوع بأهمية خاصة فى مجال تقديم خدمات المعلومات للأطفال. وتجدر الإشارة هنا إلى استخدام المكتبات فى أيسلندا مرشحات الإنترنت فى مكتبات المدارس الإعدادية والثانوية على نطاق واسع. وهنا نتساءل هل يعتبر استخدام مرشحات الإنترنت هو الحل الأمثل؟ وفى هذا السياق كتب عضو ايسلندا فى لجنة حرية إتاحة المعلومات وحرية التعبير المنبثقة من الإفلا Faifa؛ سفافا هـ. Svava H. يقول: "أعتقد أن هذه المرشحات، تساعد كلا من الآباء، ومديرى المدارس، واختصاصى المكتبات فى التعرف على نوعية المعلومات التى يبحث عنها الأطفال والمراهقون على الإنترنت، كما تمنع الأطفال من الوصول إلى المعلومات/ الصور التى تؤدى إلى تدميرهم.. وفى المقابل فإن استخدام المرشحات، لا يساعد المراهقين على تحمل المسؤولية أثناء مرحلة المراهقة، ذلك أنه يجعلهم غير قادرين على إصدار الأحكام النقدية التى تجعلهم يقولون "لا" لأى تقدم جنسى صارخ غير مرغوب فيه، ويتفاعلون مع قصص الحب الرومانسية دون التعرض لأخطار التجربة والممارسة".

* هل يتضمن مبدأ الإتاحة الكونية للمعلومات التماسك المطلوب؟

لقد انساق المجتمع الدولى نحو إدراك الأهمية الدولية التى تحققها الإتاحة الكونية للمعلومات فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتزايد الوعى بأهمية المعلومات وما يرتبط بها من حقوق كفائدة عظمى، وكحق من حقوق الإنسان الأساسية والطبيعية التى يكلفها الضمير العالمى، كما كانت هذه القضايا محور اهتمام العديد من الوثائق الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس أوروبا، وعدد من المنظمات المهنية على المستوى الدولى والوطنى.

على الجانب الآخر من ذلك، تسبب النمو المتزايد لإتاحة الوصول للمعلومات فى تصدى الحكومات والأجهزة الأمنية التى تنظر إلى شبكات المعلومات والاتصالات كما لو كانت أداة لتدمير أفكارهم ومفاهيمهم نحو المجتمع السوى إلى هذا المبدأ. وتتفاوت المجتمعات فى قبولها لمصادر الإنترنت، فهناك من لايستطيع قبول كل أنواع المصادر التى تتيحها الإنترنت، بينما تستحسن مجتمعات أخرى كل المصادر المتاحة. إن المصادر التى غالبا ما تلقى معارضة هى تلك التى ترتبط بالجنس والمخدرات والتسلح والسياسة، ومع ذلك فالإنترنت لايمكن ضبطها والتحكم فى مصادرها بدرجة تحد من استخدام هذه القنوات. وفيما يتعلق بالآراء حول القيود المفروضة على إتاحة المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات، فإن تنقية المعلومات عادة ما تلقى قبولاً أقل فى المكتبات العامة كمؤسسات تعمل على بث المعلومات لعامة الشعب أكثر من أى نوع آخر من المكتبات. وتكاد تجمع معظم تشريعات المكتبات على أن اختصاصى المكتبات غير مسؤول عن محتويات المعلومات التي يقدمها. ومهما يكن من أمر، فإن الجدل حول الأخلاقيات المنصوص عليها فى الدساتير المهنية، سيستمر، مادامت مهنة المكتبات تعتمد وبدرجة كبيرة على السمات الفردية (الشخصية) لاختصاصى المعلومات من حيث توجهاته السلوكية وقيمه الأخلاقية التى يعتنقها.

إن اتساع الفجوة فيما بين الدساتير النظرية، والممارسات التطبيقية لها، من شأنه أن يفقد هذه الدساتير الصبغة القانونية أو الشرعية، وقد يؤدى ذلك إلى فقد المجتمع للثقة فى مهنة المكتبات، فعلى سبيل المثال، هب أن هناك مكتبيًا يحترم مبدأ الإتاحة الحرة والعالمية للمعلومات، وعندما يطلب منه أحد المستفيدين الحصول على معلومات عن المواد شديدة الانفجار أو معلومات عن أساليب تجهيز القنابل اليدوية يفاجئ بأن قانون الحماية من أنشطة الإرهاب يحرم ذلك، ما هو شعور المكتبى حينذاك؟ وهل سيشعره ذلك بالرضى عند تقييم مهنته؟

ونشير هنا إلى حالة مختلفة، فرغم أن الأحداث التاريخية لا يصدق عليها الأفعال الشرطية، فقد شهدت المكتبة الوطنية الروسية الواقعة الآتية: أثناء إعداد بعض الصحفيين الفرنسيين فيلما تسجيليًا عن بطرسبرج وجهوا تساؤلاتهم إلى **س.ى. جرين** C.I. Grin، مؤرخ المكتبة الوطنية الروسية، ومؤلف عدد من الأعمال التى تتناول أشهر قراء المكتبة: **ف.ى.لينين** V.I. Lenin قائلين: هل كان من الممكن أن يقوم للثورة الروسية عام ١٩١٧ قائمة لو أن **لينين** لم يتح له الوصول إلى قاعات القراءة فى مكتبتنا القومية الغنية بمصادرها؟

* خاتمة:

وختامًا، توجد كلمات قليلة حول المؤتمر الدولى لمجتمع المعلومات الذي عقد فى دورته الأولى بجنيف فى ديسمبر عام ٢٠٠٣. كانت تلك هى المرة الأولى التى تناقش فيها قضايا المعلومات على مستوى رؤساء الدول. وتعبر الوثيقة الختامية للمؤتمر (ميثاق المبادئ) عن الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات على النحو التالى: "ينبغى أن يحترم استخادم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما فى ذلك خصوصيات الأفراد، والحق فى حرية التفكير، والإدراك، وحرية العقيدة، كما ينبغى أن يخضع هذا الاستخدام للتعليمات الدولية ذات الصلة". ولعل أهم هذه التعليمات كما رأينا هو مبدأ الحرية الفكرية ومبدأ احترام خصوصية المعلومات، فهذه المبادئ الأخلاقية تخضع للتطوير المستمر فى جل الدساتير الأخلاقية للمكتبيين المعروفة لدينا.

وإذا نظرنا إلى الكتاب المقدس، نقرأ فى الصفحة الأولى لوصايا جون الجديدة Johns New Testament: "فى البدء كان الكلمة..." ورغم تعاقب الأزمنة والعصور منذ تسجيل هذه السطور الخالدة، بحيث أصبحت الأشياء على نحو مختلف عما كانت عليه فى الماضى: فإن هذه المعانى مازالت حقيقة واقعة، الأكثر من ذلك أنه فى السياق الحالى لمجتمع المعلومات وتكنولوجياتها المتقدمة لم تستقر هذه الحقيقة بعد فى الأذهان. إن المفاهيم التى يمكن أن تحملها "الكلمة" لم تختلف عن الماضى، فلا يزال للكلمة القدرة على تحقيق الشىء ونقيضه: الابتكار والتدمير؛ البناء والهدم.